

شهر جمادى الثاني يستقر القول فينبوأس  
اولئك الذين مضاهم الله واولئك هم اولو الالباب

# المسحاة

١٣١٥

بقرى المحكمات من شاموس بورت المحكمات هذا وهي  
شبرا كثيرا وما يسكر الا اولو الالباب

قال عليه الصلاة والسلام : ان الاسلام سوى و • منارا • كنار الطريق •

(مصر - الثلاثاء سابع شعبان ١٣٢٧ - ١٤ سبتمبر (الجزء) سنة ١٣٨٥ - ١٩٠٩ م)



ARCHIVE

البلاغ المبين <http://www.albلاغ.com>

« الذي بلغ من قبل المشيخة الاسلامية الى التواب واقضاه »  
« والعلماء الراسخين والمشيخ العارفين » ١

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه  
أجمعين ، وبعد فلما قضت ارادة الله تعالى في الاول ان تصلح الارض للعران  
استخلف في مهابتها الانسان القادر على تدبير اموره الشخصية والاجتماعية بعبه الذي

• المنار : نشر هذا البلاغ بالتركية والعربية والفارسية كما بلغنا ونشرنا هنا نص  
الترجمة العربية التي وردت من الاستانة وزدنا فيها عدد الآيات والسور فيها جاء  
فيها من الآيات وخرجنا الاحاديث في الخامس

وهبه اياه كما دل عليه قوله تعالى ( ٣٩: ٣٥ ) هو الذي جعلكم خلائف في الارض ) الآية وقومل ما منحويه ارضه التي قلله وسماؤه التي تظله خاضعا لمافيه كما قال جل من قائل ( ١٣: ٤٥ ) وسخر لكم ما في السموات وما في الارض ) الآية وجعله مكلفا لانه ذو عقل وارادة ما قوتان فالتان يقدر بهما ان يستعمل القوى الطبيعية لقضاء حاجاته وتحسين اعماله في حياته الدنيا ولكن اعماله مرتبطة باعمال غيره لا يستطيع ان يأتي بنظمها ما لم يتحد الآمال وتبادل المنافع قد علم الله تعالى ان الانسان ألغوبة لهوى نفسه الأماره لا يتخلص من اشراكه التي نصبت له بالسهل وان العقل الابتدائي قاصر عن استنباط الشرائع الكافله لسعادة البشر فارسل بفضله انبياء يوضحون له احكام المصالح العامة وقواعدها التي يصحز العقل الابتدائي وحده عن استنباطها ويعلمونه ان السعادة كل كل السعادة في الايمان واتباع طريق العقل وقد تمت حجة الله البالغة وظهرت حكمة التكليف فالخائدون بعد ذلك عن المنهاج المستقيم الذي اضاء لهم الهادي الامين مطرودون من رحمة ومبعدون عن دائرة الهدى كما وصفهم تعالى بقوله ( ٧١: ٢ ) صم بكم عمي فهم لا يعقلون ) الآية نعم قد تمت حجة الله بخلقه العقول فينا وارساله الانبياء الهادين اليها فان ضلنا بعد ذلك كنا من الضالين ومن هنا يعلم السر في اتفاق الامة على ان اصلاح العالم ليس بواجب على الله ( ١ ) وتقرر به ان نصب الامام واجب على الامة

ولما كانت المطالب الاجتماعية مما لا يكلفها الواحد المعبين بل الجماعات كادلت عليه صدور بعض الآيات القرآنية كقوله تعالى ( يا أيها الناس • يا أيها الذين آمنوا ) الآية فلا تصح الامامة التي هي من اهمها الا بالبيعة الشرعية العامة وبيعة الناس لرئيس حكومتهم بالطوع والرضا مشروط صحتها بتسك ذلك الرئيس بحبل الله المتين واتباع شرائعه وقوانين عبادته المرعية مما يدل على ان كل أحد من المسلمين مكلف

( ١ ) المار : هذا ما عليه اهل السنة خلافا للمعتزلة وعدم وجوب الصلاح عليه تعاني لا ينافي كون افعاله وشرعه صلاحا وخيرا وحكمة فالصلاح والاصلاح من لوازم افعاله واحكامه وهي واجبة له لا عليه اذ لاسلطان فوق سلطانه

مراقبة ما يأتيه ومستول عن حكومته يجب عليه أن يشرأب الى استطلاع اعمال رجالها ويراقبهم حتى اذا رأى معروفاً قد غفلوا عنه ذكرهم به أو منكراً كاستعمال نفوذهم خلاف الشرائع الربانية ومنافع العباد نهى عنه وفق وصفه تعالى في قوله (١١٠:٣) كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر الآية وحديث نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » الحديث (١)

كان الخليفة بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام هو الصديق الأكبر باجماع الأمة وبعده باتفاقها على العمل بوصية الصديق هو الفاروق الأعظم وأحال الفاروق امر نصب الخليفة على الشورى فوق اختيار أهل الشورى على ذي التورين عثمان رضي الله عنهم وبعد شهادته اتفق جمهور الصحابة في المدينة على استخلاف علي كرم الله وجهه فبايعوه وقد امتدت الفتوح الاسلامية في زمن هؤلاء الاربعة الموسمين لطهارة سيرتهم بانطلاق الراشدين الى مشارق الارض ومغاربها ولكن الاغراض المتصادمة واختلاط الاقوام العربية بالطوائف الاعجمية بغير بدل الطوع والرضا في امر البيعة بالكره والجبر فلم تنتخب رؤساء الحكومة على النحو الذي أمرت به الشريعة المطهرة الا الشواذ منهم حتى ظهرت سلاطين آل عثمان

فلما ظهرت شجرة آل عثمان التي يصدق عليها قوله تعالى (١٤: ٢٤) أصلها ثابت وفرعها في السماء) وجعلت هذه نحس في وارث ظلها عرش السلطنة والخلافة اقتضى سلاطينها في حكومتهم خطوات الخلفاء الراشدين ومشوا على آثارهم يهدمون صروح الظلم ويحبسون ما انطلس من معالم الدين وكانوا والحق وضاح يستحبون الرضا فلم يكرهوا الناس على بيعتهم وقد أسروا الى البلاد قضاة من العلماء ففرقوا بين القضاء والتنفيذ ورعوا معاهد العلم حتى نبغ فيها عدد كبير من الاعلام وسعوا باشاراتهم قضية الفتوى لفصل المصالح حسب ما تقتضيه الاحوال المصرية مطبقين بذلك قوى الحكومة الثلاث على حكمي الشرع والعقل ليكون حملة القدرة القشرية ناساً من أهل العلم والفتوى المالكين لمراقبة الحكومة

التي هي نتيجة هذا التألف المشروع الطيبة وأحوال التنفيذ والاجراء على الوزراء والامراء وحل الخصومات وفصلها بالحكم والقضاء على القضاة والنواب الفضلاء والمراقبة والافتاء على المختين من فطاحل العلماء المظهرين تقابله الاستقلال في شعب الاجتهاد فقويت حكومتهم واستحكمت عراها حتى اتحدت لما طوعا عناصر الأمة العثمانية المختلفة كافة هذا ما كانت عليه الحكومة العثمانية في عصورها الفائرة ولكن الدهر قُلب قان وضع دولتنا الجغرافي وسعة بلادها وظهور الفسدين من الطوائف الجلالية واطلاع الدول المجاورة كلها أسباب ولدت في سني حكومتنا الاخيرة محاربات دامية واختلافات داخلية شاع من جرائها الفقر وعم الوهن فوق ما أو رثت الامراض الوبائية المتعاقبة من قحور العزم حتى انقضت معاهد العلم شيئا فشيئا وانطفأ سراج الوهاج وشاع مكانه الجهل الاسود والضلال المين وكادت دولتنا تنقرض المرة بعد الاخرى لاسمح الله تين مما قدمناه من وجوب نصب الامام شرعا على الامم وكون الخطاب الرباني عاما لكل الناس وكون الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مكفيا بهما كل أحد من المسلمين ان الامة هي الحاكمة (١) وان صنوفها المؤلفة لها متضامنة بالتسلسل بحيث يجب على كل صنف منها ان يرقب غيره من الصنوف واذا تكامل صنف عن اداء وظيفته انخاسة به قومت الصنوف الآخر المعروج لانها هي المكلفة بما هو نتيجة الارتباط التسلسل الشرعي ولذلك قال الشارع «لا طاعة للمخلوق عند معصية الخالق» (٢) وقال (انما الطاعة في المعروف) الحديث (٣) ومما يؤيد وجوب ذلك التضامن أمره تعالى العام في قوله (٢٥:٨) واقوا فتنة لاتصين الذين ظلموا منكم خاصة ( الآية وعليه فاذا أبدينا أقل غفلة عن الاتمار بأمره هذا اختل نظام الادارة وانحلت روابطها

(١) المنازع بين الاستاذ الامام هو المعني في تفسير قوله تعالى (١٠٤:٣) ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (أجل يان فراجعه في المنازع وسياقي في هذا البلاغ التصريح به

(٢) رواه احمد والحاكم من حديث عمران بن لفظ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق

(٣) رواه الشيخان وابو داود والنسائي « بلفظ لا طاعة لأحد في معصية الله إنما

الطاعة في المعروف

ولا يستبطن أحداً ما أوردناه ان لكل صف من الناس أن يتدخل في مصالح الحكومة فذلك غير صحيح بل الواجب أن تكون الحكومة الدستورية التي تراقب أعمالها من قبل جماعة مصطفاه من عموم الأمة مصونة من كل يد تتعد للدخلة فيها اذا أمرت الناس وجب عليهم أن يلبوا فيجيروها بقولهم سمعنا وأطعنا

ولما كانت الدولة العثمانية التي بنت قوانينها على أساس الشرع الرصين وركبت قوى حكومتها من سياسة التوفيق بين الحكمة الشرعية والعقلية لا يتطرق الى أصلها الزلزال بسهولة حافظت حتى في أزمنة الجبل المطبق على شكلها بفضل رجال من أهل العلم والقوى راقبوها ولم يعاظموا من خشية الله ورسوله سلطان الجباية الظالمين فهي وان كانت في كل زمن معرضة للاضمحلال الذي نبهنا الله تعالى لاجتناب أسبابه بقوله (١٣ : ١١) ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم (الآية سبقي مدى الدهور مضمونة بالاستقامة التي هي جزء من الضمان الإلهي حسب قوله تعالى (٦٠: ٧٢) وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً) الآية

كان لعمر الحق عهد الاستعداد المتصمة أيامه السود قد شوه وجهي الدولة الأصلي والفرعي مدة ثلث قرن حتى أفل من كل آفاقها العدل وانحل ما أبرمه الشرع واختل النظام وشاع الظلم والجور والقوض وتفتت قلوب الرعايا من الحكومة ونجم الشقاق والتفاق بين العناصر المختلفة واستحالت الاوداء الاجانب أعداء يعملون للإيقاع بها و يضيقون عليها يريدون بذلك تمزيقها وكادت جامعتا العثمانية تنهض بسرعة في حفرة اضمحلالها - هناك هبت من مكان من حفظ الرحمن فتمهم الفرقة الناجية حزب الله الغالبون استقلوا في سبيل الحرية وقوفاً في وجوه الجباية المعاندين يكبرون وبجاهدون وفي أيديهم راية (٧٤: ٧) ان تصروا الله ينجيكم (الآية فاقنوا بما أتوه من السعي الحمود ذكره المملكة من الخطر المحدث الذي كان يهددها والوطن من الخراب المموفكوا اغلال الحيف من أيدي (١) الأمة وكسروا قيود الاستعباد وسلاسلهم أرجلها وسروا فؤادها بإشارة قوله تعالى (١٠: ٤٨) إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً (الآية مثبتين بأعمالهم هذه التي سيحمدونها التاريخ وأتني بنشأتها (١) التاريخ انما موضع الاغلال الاعناق ولعل التحريف من الترجمة أو سبق قلم

الاحقاد صدق حديث الخبر الصادق ( لا تجتمع أمتي على الضلالة ) (١) شكر الله  
سعيهم والحمد لله على دين الاسلام ولم يكن عفو الامة العنانية التبعة لحكم قوله تعالى  
(٩٥:٥ عفا الله عما سلف) وقول نبيه الكريم «المغفرة الظفر» (٢) من طواغي الاستبداد  
أولي الصحف السود ليثبطهم في مواقفهم بل جرائهم على ابداء ما انفلتوا عليه من  
الفتنة السيئة كلها وجدوا فرصة تساعدهم حتى تمكنوا بما بثوه من الدسائس وزينوه  
من الحيل ان يورطوا المملكة في ورطة هي والباذ بالله أعظم من كل الورطات  
القاهرة فكانوا مصداقا لقوله تعالى (١٣١:٣٣) ومن يضلل الله فانه من هاد) الآية ولكن  
ابطال الحرية أولياء الله المقسمين بكتاب الله المبين على نصر شريته واحياء سنن  
سيد رسله والمحافظة على قوانين عباده ثاروا كالا سود من مراتبهم يستصحبون في  
زحفهم الشرعي الفيلق المنصورين الثاني والثالث مدججين ببلاص الجهاد ومقدمين  
أمام صدقهم أمراء الحماة يأمرهم بقر الخلفاء بسرعة محبرة حتى قهروا بسيف  
بالتهم جماعة القبة الباغية مقلوبهم وردوا كيدهم في نحورهم وحفظوا بيضة الاسلام  
من ان تعبت بها أيدي الآئمين فاستحقوا بذلك ان يسلموا بمؤسسي الدولة ثانية  
كما استحققت الفئة الباغية ان تلقى جزاءها حتى صبح فيهم قوله تعالى (٣٣:٥) انما جزاء  
الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو  
تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض) الآية وحينئذ اجتمعت  
أساطين الامة الذين اصطفتهم عنها نوابا يترجمون عن آمالها وقرت آراؤهم الحرية  
على ان يطلوا الى المشيخة الاسلامية تذكيرهم بما ينطق به الشرع في مثل هذه  
الاحوال لتمنع الفساد الساري في جسم الدولة فجمع شيخ الاسلام السالف علماء  
العاصمة الاعلام واصدر باتفاق أصواتهم فتوى شرعية خلع بها السلطان السابق

(١) المآرج : الحديث متداول بهذا اللفظ ولكن بتكثير لفظ ضلالة وقد رواه  
أحمد والطبراني في الكبير بلفظ « سألتني ان لا تجتمع أمتي على ضلالة واعطانيها »  
والحائكم بلفظ « لا تجتمع هذه الامة على ضلالة ويد الله مع الجماعة »

(٢) لا أعرف هذا الحديث ولا أذكر اني رويته ولا رأيته في كتاب ومولانا

شيخ الاسلام أوسع اطلاعا وأجود حفظا

واستخلف مكانه بالبيعة الصحيحة العامة جلالة السلطان الحاضر محمد خان الخامس  
أيده الله تعالى فكانت البيعة المقبولة الشرعية التي قضت الأزمان الغابرة ان تكون  
نيا منسيا قد أوجدت بذلك مكانها ،

( ٤٣:٧ الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ) أما سيئات  
العهد السابق التي يعجز القلم عن احصائها فهي معلومة لكل أحد نستقي عن  
تفصيلها بحمد الله تعالى على زوالها واما عهد الدستور الجديد فهو عهد المحاسن  
والارتقاء ذلك لانه احيا ركننا من أركان الشرع المبين كان الطاغون المسيطرون  
قد هدموه وهذا حسن ابتداء لنا فيه خير فأل

ولا يخفى ان حصول الراحة والسعادة في الملك لا يتيسران الا باتباع الرعايا  
للقوانين المرعية هنالك تماما والقوانين المرعية إذا لم توزع الحقوق والوظائف بين  
سكنة المملكة على التساوي المطلق لا تضمن الراحة والسعادة المطلوبتين ولكن  
القوانين العادلة والادارية في دولتنا العناية مبنية والحمد لله على أساس الشرع  
الرصين فالمساواة المطلوبة بين الرعية مكفولة اذا به لا يبدل عنها لاختلاف الدين  
كيف والأخبار الماثورة تسلم كنز الهدى مصرحة بذلك في كتبنا الدينية كقوله صلى  
الله عليه وسلم (لم نألفهم ماعليا) الحديث (١) وكل وظيفة في نظر الشرع مقابل  
(١) المثار : ورد هذا الحديث بألفاظ مختلفة فيمن دعوا الى الاسلام فأجابوا منها

حديث بريدة المشهور فيمن أسلموا وهاجروا ان لهم مالهم اجرين وعليهم ما عليهم  
وحديث سلمان في قتال الفرس عند ابن ابي شيبة قال « فان أسلمتم فان لكم مثل  
مالتا وعليكم مثل ماعليا » وفي كتاب الهداية وأصلها وشرحها من كتب الحنفية اجراء  
ذلك على من قبل بالجزية قال : « فان بذلوا فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين » لقول  
علي رضي الله عنه انما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كأموالنا اه قال  
في فتح القدير بعد ذكر قول علي كرم الله وجهه والاحاديث في هذا كثيرة بل هو  
من الضروريات . ومعنى حديث علي رواه الشافعي في مسنده — وذكر سننه الى  
أبي الجنوب — قال قال علي من كانت له ذمتا قدمه كدمنا ودينه كديننا . قال  
الكامل وضعف الدارقطني أبا الجنوب

حق فلا يجوز ان يحمل أحد وظيفة ويحرم من حقه لان ذلك ظلم محض يجب ان ينزه الله تعالى عنه وهل يتصور ان ينطق دين الله بهكم فيه أقل حيف؟ ألم تذكر كتب السير ان نحر الرسل صلوات الله عليه قد امتثار كثيرا ممن لم يكونوا مسلمين حتى ولا داخلين في دمة المسلمين واستعان بهم في حروبه وغزواته (١)

وقد نص الله تعالى في كتابه المئين بقوله (٣ : ١٠٤) ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر الآية على وجوب مراقبة الحكومة من قبل منتخبى الأمة كما قدمناه ولما كانت الطوائف غير المسلحة بعض عناصر الدولة كان اشتراهم في هذه المراقبة موافقا لمصالح المملكة وعليه فان مجلس المبعوثين اليوم أصبح مثال لتقضى الشرع والمشرعية أوضح مثال (٢) لخلافة الكبرى الاسلامية قد حصص لمصري الحق ووضع الصبح لذي عينين فاعلى الحكومة بعد

اليوم الا أن توزع الحقوق بالمساواة بين الرعايا وتقلد الوظائف كل من رأت فيه أهلية منهم ولا على الرعايا الا أن يحسنوا مباشرة وطنيتهم من سائر الطوائف ويراعوا حقوقهم من كل وجه كما يأمرهم به الدين وقد نطق الكتاب بنجاة الصلحاء من النصارى وشهد بمودتهم للمسلمين وهو قوله تعالى (٥ : ٨٣) ولتجدن أقر بهم مودة الآية (٣) وصرحت الكتب الفقهية بلزوم صيانة دينهم وأرواحهم

(١) المآرج : قد سئنا عن هذا وأجبنا عنه في هذا الجزء فراجع باب الفتاوى

(٢) يوشك ان يكون الاصل « وأوضح مثال » فحرف في الطبع (٣) في

الكلام إجمال والمفسرين في الآية قولان أحدهما انها فبين أسلم من نصارى الحبشة وهم ناجون حتما فان أراد الشيخ هذا القول كانت فائدته هنا ان حسن معاملة المسلمين لفبرهم من شأنها ان تقضى الى مثل هذه العاقبة المحمودة . والقول الثاني انها عامة في جميع النصارى وان كان سببها خاصا وقوله تعالى في الآية التي بصدها (٨٤) واذا سمعوا ما أنزل الى الرسول الآية مستأنف وهو الخاص بنصارى الحبشة وعلى هذا يكون مراده بنجاتهم هو نجاتهم من السيف والاعتداء والظلم ، ويوشك ان تكون عبارته التركية أظهر في مراده



وأموالهم من التعرض أبعد هذا يضغطهم المضطهدون؟ كلا فإن في ذلك خزيا في الدنيا ونكالا في الآخرة قال الله تعالى (٣٣: ٢١) قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) الآية وقال سيد الرسل المبعوث لإتمام مكارم الاخلاق « تخلقوا باخلاق الله » (١) الحديث ومن أخلاق الله تعالى العدل والإحسان الى خلقه كافة بدون استثناء فلا يجوز بعد ذلك معاملة المسلمين لوطيئهم من الامم السائرة بالفظاظة والغلظة لان في ذلك مخالفة صريحة لرضى الله وسنة رسوله الكريم والمخالفون داخلون في زمرة الخاسرين الذين قال الله تعالى في حقهم ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) الآية (٢) فمن نبيه المسلمين على ان عقاب مثل أولئك المخالفين المعتدين مقرر عند الحكومة ونوصي الناس بحسن المعاشرة فيما بينهم واجتناب ما ياتيه اليهم الاشرار أولو النيايات الفاسدة من دواهي التفرقة والخلاف

شيخ الاسلام  
كتبه الفقير سرري زاده

محمد صاحب عفى عنها

( تنبيه ) اثبت توقيع الشيخ في النسخ المطبوعة متقولا عن خطه بالزنگراف

\*\*\*

(١) النار : قد اشتهر على الالسنه ان هذا حديث ولم أره في شيء من كتب السنه  
(٢) ظاهر هذه العبارة ان كل مسلم يعامل احدا من غير المسلمين بالغلظة والفظاظة يكون ممن نزلت فيهم هذه الآية ولذلك انكر الناس هذه العبارة لان الآية نزلت في البغاة الذين يزولون الامن بالقتل والنهب وقطع الطريق . ولا شك ان شيخ الاسلام ايد الله به الشرع المين لا يريد بعبارة أن من يعامل الذي او المسلم بالغلظة والفظاظة يكون محاربا لله ورسوله ومفسدا في الارض ويعاقب بأحد العقوبات المذكورة في الآية الحكيمه وانما يريد أولئك الذين يقدمون على القتل والنهب واحراق الدور ومعاهد التجارة والعلم كما وقع في ادنه ( أطله ) ولعل الخلل جاء من الترجمة بالرية والمراد ظاهر توكيد الحكم الشرعي المراد منه القران الحالية ويشير اليه ما ختم به الكلام من دسائس الاشرار أولي النيايات الفاسدة

### ﴿ اعتبار المصلحين • بهذا البلاغ المين ﴾

ان في هذا البلاغ من آيات العلم الصحيح ، وهداية الدين القيم ، والاعتصام بالكتاب والسنة دون التقليد الاعمى ما تشرح له صدور المؤمنين ، وتشد به عزائم المصلحين ، لصدوره من أرفع مقام في علماء الاسلام الرسميين ما أضع الاسلام إلا ترك الكتاب العزيز والسنة النبوية الى كتب جماعة من مقلدة المذاهب المختلفة قيد بها علماء الرسوم من القضاة والفقيين وغيرهم من اهوان الحكام الجاهلين الغالطين وقيدوا بها الأمة حتى حل بها ما نعلم وقد شرحناه مرارا وفصلنا القول فيه تفصيلا

لقد بعث الله في القرون الخالية علماء أصفاء يجددون لهذه الامة أمر دينها فكانوا فيها كأنبياء بني إسرائيل منهم من اعتدى بدعوته النفر والرهط والجماعة ومنهم من حال الاضطهاد وضعف الاستعداد دون الاستعداد به ، وكانت العامة المسكينه تفر بمقاومة علماء الرسوم وساداتهم الحكام لا أولئك المصلحين المجددين وتبهم في تضليلهم لأن الناس على دين ملوكهم ، حتى ان صوت شيخ الاسلام أحمد بن تيمية قد خفت في هذه الامة المسكينه وهو أندى أصوات المصلحين ، وكتبه خفيت فيهم عدة قرون وهي أقوى وأظهر حجة من سائر كتب المسلمين ،

هذاما كان من الجهاد بين الحق والقوة ، وهكذا كان يعادي الكتاب والسنة كل من له بالحكام علاقة رسمية ، فللعلماء الرسميين نفوذ عظيم إذا أيدوا به الإصلاح ينتشر بسرعة عظيمة ولكن الحكام المستبدين لا يمكنونهم من ذلك فالعالم الرسمي في الحكومة المستبدة لا يوثق بما يقول ولا بما يكتب إلقاء ولا تصنيفا ، بل اذا اشتد الاستبداد في بلاد كان لها اقل ان لا يعتد بكلام أحد من علمائها وزعمائها في الامور العامة الا من كان مضطهدا من حكومتها . تقول هذا بصرف النظر عن تحكيم الدليل في الكلام لمن كان من أهله

طال الزمان على قوة الباطل وضعف الحق لان أهل الحق منهم الاستعداد

من إظهار حقهم وإنما يغلب الحق الباطل إذا وجدا معا بلا معارض ، ولهذا غلب الجود ودخل جماهير المشتغلين بالعلوم الدقيقة جبر الضب ومطالب لم المقام فيه حتى صاروا يغفرون من فضاء الخنيفة السحرة المضية بنور الكتاب والسنة ، فوصلوا الى ذلك الدرك الأسفل من الضلال الذي عبر عنه بعض شيوخ الأزهر في ملأ منهم فقال : من قال اتني أعمل بالكتاب والسنة فهو زنديق

نحمد الله تعالى أنه لم يسلب جميع المشتغلين بعلوم الاسلام نور كتابه وسنة رسوله بل صدق رسوله بأنه لا يزال طائفة منهم قائمين على الحق حتى تقوم الساعة (١) ولكن حرية الامم بخروجها من رق الاستبداد هي التي تظهر علم هؤلاء وهديتهم - فلإصلاح شعاع الحرية في مصر ظهر فيها المصلح العظيم الشيخ محمد عبده (رحمه الله تعالى) وكان صوته ضعيفا الى أن صار له صفة رسبية بتقلده افتاء الديار المصرية فحينئذ علا صوته حتى صار شرق البلاد الاسلامية وغربها يلحان بلقبه الذي اشتهر به الاستاذ الامام ، وتعلقت به آمال طلاب الإصلاح الاسلامي في كل مكان

ثم أشرقت شمس الحرية في المملكة العنابية فظهر من أعلى مقام علي فيها - وهو مقام مشيخة الاسلام - كلتان كبيرتان في الإصلاح (احداها) الفتوى بمظلم السلطان عبد الحميد فانها فتوى بنيت على أساس من كتاب الله عز وجل ، لا على شفا جرف من آراء زيد أو عمرو ، فهي أقوى وأصح فتوى صدرت في هذا العصر ، كما يناد ذلك من قبل ، وقد زادنا سرورا بها ماجاء في هذا البلاغ من جمع شيخ الاسلام الذي اصدرها للعلماء الاعلام واستشارتهم في المسألة واصداره الفتوى بأفانهم

(الكلمة الثانية) هذا البلاغ المين ، المتألق نوره بالاقباس من القرآن الحكيم ، والاستنباط منه ومن الحديث الشريف ، قد قدرت عيوننا بما رأينا فيه من الفهم الثاقب ، وتطبيق الآيات والأحاديث على الوقائع والحوادث ، ناهيك باستنباط وجوب سيطرة الامة على الحكومة من آية وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ايد به الحكومة الدستورية ، واستنباط من آيات وأحاديث أخرى مشروعية الجمع بين

(١) اشارة الى حديث صحيح رواه الحاكم من حديث عمر وابن ملجيه من

حديث أبي هريرة

الدين والعقل ، والاتضاع بما خلق الله في السموات والارض ، ووجوب التضامن والتكافل العام في الامة ، وبيان سنة الاجتماع في تغيير احوال الامم ، والتصريح بكون الحكم انما يجب طاعتهم في المعروف لا في المنكر والمحرم وغير ذلك من الاحكام والحكم ان شيخ الاسلام لم ينقل هذه المعاني من كتب التفسير قلا ، وانما فهمها من كتاب الله تعالى فيها ، وان فهمه ( حفظه الله ) للآيات من قبيل فهم الاستاذ الامام ( رحمه الله ) لها ، فهذا الاجمال موافق لما سبق تفصيله في المنار في التفسير وغير التفسير مرارا ، وهو لم يكن قبل هذا العام ممن يرون المنار ، وانما هو الاستقلال وعدم التقليد يتفق اصحابه في كل ما تتوفر الدواعي على العلم به

فحمد الله أن وحد فيما مثل هذا الامام الجليل وأن كان شيخنا للإسلام في هذا العصر المنبر ، ونسأل الله تعالى ان ينفعنا وسائر المسلمين بصله وهديه ، ويوفق جميع العثمانيين بارشاده الى التعاون والاتفاق على ما به عمران البلاد وتميز الدولة آمين

.. .

( فصل - - أو - - وصل ) انا نذكر في هذا المقام للشيخ سليم البشري شيخ الازهر ورئيس لجنة الدعوة الى المؤتمر الاسلامي اجازته قانون المؤتمر الذي فيه ان المباحث الدينية في المؤتمر تكون اجتهادية تبنى على الكتاب والسنة والاجماع والقياس لا على نصوص المذاهب . نذكر له هذا وشي عليه عودا على بدء . ونتنصر بتقريره هذا وبالبلاغ الذي نشرناه في هذا الجزء - - وهما من أكبر شيوخ الاسلام الرسميين في أكبر عواصم المسلمين - على الجامدين البلداء الذين كانوا ينكرون علينا من بضع سنين دعوتنا الى الاهتداء بالكتاب والسنة وجمع كلمة المسلمين عليها والله خير الناصرين

## فَتَاوَى الْمُبْتَائِنِ

نحن هذا الباب لاجابة أسئلة المشركين خاصة ، اذ لا يسع الناس عامة ، ونشترط على السائل ان يبين اسمه ولقبه وبلده ومهله (وعليته) وله بعد ذلك ان يرز الى اسمه بالحرى ان شاء ، وانما ذكر الاسئلة بالتدريج غالباً ورمما قد صامتاً اخر السبب كعاجلة الناس الى بيان موضوعه وربما أحبوا غير مشترك للثل هذا ، ولما مضى على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكر به مرة واحدة قال لم نذكره كان لنا خير صحيح لافعله

### ﴿ الدستور والحرية والدين الاسلامي ﴾

( من ٢٩ و ٣٠ ) من صاحب الامضاء في سواكن ( السودان )

حضرة الاستاذ المرتد السيد محمد رشيد دحنا دام فضله

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أما بعد فقد أجاني فيم القاهر ودعني القار لرفع هذه الأسئلة لجناكم متمسكاً حلها وشرحها شرحاً وفيها فيه الحزم والعم لأن ظروف الاحول تقتضي ذلك بالنسبة لما هو حاصل الآن في دار الخلافة الاسلامية صانها رب البرية . وهي :  
الأول — ما هو الدستور وما حقيقته وهل هو موافق للدين الاسلامي تمام الموافقة . وما الدليل عليه من الكتاب والسنة ؟

الثاني — ماهي الحرية - القولية والفعلية — وما حقيقتها وهل هي موافقة للشريعة الاسلامية وما الدليل عليها شرعاً وعقلاً ؟

وهل هي كما علق باذهان العامة بانها القومية التامة التي لا رادع لها كأن تذهب المرأة من بعلها وتعمل ما تشاء وهو لا يقدر على منعا . ويذهب الولد خارجاً من طاعة الوالد ولا يقدر على تأديبه ومنعه من ارتكاب المخطو أم هي بخلاف ذلك ؟  
نرجو من حضرة الاستاذ إجابتنا على صفحات المنار الأغر في أول عدد منه لا زال خضيم علمه زخراً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كتبه عبد القادر ملاقلندو البخاري

## الدستور والدين الاسلامي

(ج) تنقسم الحكومة في عرف أهل العصر إلى قسيتين أصليتين حكومة مطلقة وتسمى شخصية واستبدادية وحكومة مقيدة أو دستورية ويعبر عنها الترك والفرس بالمشروطة أي المشروط فيها العمل بالدستور

فالحكومة الشخصية المطلقة هي التي يكون فيها حق التشريع والتنفيذ للحاكم العام والرئيس الأكبر الذي يقب بالملك أو السلطان أو غير ذلك من الألقاب فهو الذي يضع لبلاده من القوانين ما يشاء متى شاء وينسخ منها ما شاء متى شاء غير مقيد برأي أحد ولا مكلفاً أن يستشير أحداً، وهو الذي ينفذ الأحكام التي يصمم بها في بلاده بمرادته أي تنفذ باسمه على أن له أن يوقف تنفيذ ما يشاء منها ويصفو عن يثاء سواء كان الحكم من نوع القانوني الوضعي أو من نوع الدينبي الشرعي فهو فوق الشريعة والقانون لا يجوز محاكمته إذا حال بها . ومثال هذه الحكومة ما كنا فيه قبل سنة وشهرين من حكم عبد الحميد قد كان بما له من السلطة المطلقة يمنع من الأحكام الشرعية ما يشاء كمنه شهادة التوار والحكم بمقتضاها والحكم بالحجر على المجانين وتنفيذ أحكام الاعدام الشرعية وغير ذلك كما كان يمنع من كتب الدين والعلم ما شاء ويصادر منها ما شاء بمحض الهوى والوسواس

فهذا النوع من الحكم يحرمه الدين الاسلامي بل نهكم الشريعة الاسلامية بكفر مستحل لأن من استحل الحرام المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كإبطال الأحكام الشرعية ومصادرة الناس في أموالهم ودمائهم كان مرتداً

وأما الحكومة الأخرى أي المقيدة أو المشروطة أو الدستورية فهي التي يكون فيها الحاكم العام ومن دونه من الحكم والعمال مقيدين كلهم بالدستور والدستور عبارة عن شريعة البلاد وقوانينها التي يضمنها أهل الرأي الذين تعهد اليهم الأمة ذلك بالتشاور بينهم ليس للحاكم العام فيها أن يستبد بشيء بل عليه أن يتقيد بالشريعة والقانون الذي رضي وقرره أهل الشورى . فهذه الحكومة مواهبة للدين الاسلامي في أساسها وأصلها هذا لأن أحكام الاسلام قسبان أحكام دينية جاء بها الوحي

وأحكام دينية جاء بعضها الوحي إرشادا وتعليلًا ووكّل سائرهما إلى أهل الشورى من أولي المكانة والرأي الذين عبر عنهم القرآن العزيز بأولي الأمر فهم الذين يضعون برأيهم واجتهادهم ما يحتاج إليه الأمة لأقامة المصالح ودرء المفاسد التي تختلف باختلاف الزمان والمكان . ودليل ذلك قوله تعالى في المؤمنين (٤٢ : ٣٨) وأمرهم شورى بينهم ) وقوله عز وجل ( ٤ : ٨٣ ) وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لمع له الدين يستنبطونه منهم ) وقد ينما معنى هاتين الآيتين أكثر من مرة وليراجع السائل تفسير قوله تعالى ( ٣ : ١٦٠ ) وشاورهم في الأمر — ص ٧٢٦ م ١١ ) وعلى هذا جرى النبي (ص) في أمور الدنيا والخطباء الراشدون من بعده

هذا هو معنى موافقة الدستور للشرع الاسلامي في أصله وأساسه بالأجل . وإما التفصيل فهو موكول في دولتنا الآن إلى أولي الأمر الذي اتخبنهم الأمة لوضع القوانين التي يطلق على مجموعها لفظ ( الدستور ) فإذا كانت مسائل هذه القوانين مطابقة للنصوص الثابتة وللأصول والقواعد الشرعية المستنبطة منها كالعدل ورفع المضار وجلب المنافع وغير ذلك من القواعد والأحكام كان الدستور موافقا للدين الاسلامي في جزئياته التفصيلية وإن كان بعض تلك المسائل مخالفا لها يكون الدستور مخطئا فيها خالف فيه كما اخطأ كثير من الفقهاء في بعض الأحكام في كتبهم . والأمة حينئذ إن تباه مجلس نوابها على ذلك ليتداركه إذا تبين له

ويرد هاهنا اعتراضان يتحدث بهما الناس أحدهما مستمد من التفسير وهو أن أولي الأمر الذين فوض كتاب الله تعالى إليهم استنباط الأحكام والقوانين يجب أن يكونوا من المسلمين ، ومجلس النواب العثماني الذي يضع القوانين الدستورية مؤلف من المسلمين وغيرهم . والجواب عن هذا أن استشارة المسلمين لغيرهم ومشاركتهم في الرأي غير ممنوعة وقد تكون مطلوبة إذا كان ذلك من مصلحة الأمة لأن المصلحة هي الأصل في جميع الأحكام الدينية حتى قال بعض علمائنا إنها تقدم على النص إذا عارضته كما قلناه عن الطوخي في المجلد التاسع (ص ٧٤٥) على أن المسلمين هم

الأكثر في مجلس الأمة المكون من المبشرين والاهيان وهم العارفون بمصالح  
الأمة ومناقصا فلا ينفذ الا ما قرروه

والاعتراض الثاني مستمد من أصول الفقه وهو ان الذين يستنبطون للسلمين ما يحتاجون  
اليه من الاحكام غير المنصوصة في الكتاب والسنة يجب ان يكونوا من أهل الاجتهاد الذين  
استوفوا شروطه التي ذكرها الاصوليون وقد يجيب المشتغلون بالسياسة عن هذا بان  
الاحكام الشرعية المحضة لا تعرض لما المجلس بل هي لازال تؤخذ من كتب الفقه بالتقليد  
وانما يضع المجلس القوانين المتعلقة بأمور الدنيا كحماية الأموال وطرق إنفاقها ونظام  
المحاكم وغيرها من مصالح الحكومة وهي لا تحتاج الى ما ذكره من الشروط للمجتهد .  
ولكن هذا الجواب لا يقيم المثقفة فانهم يقولون ان جميع الأحكام المالية والسياسية  
والحرية والإدارية يجب ان تكون مستمدة من الشرع وموافقة له

واتي أجب بجواب آخر وهو ان ما ذكره الاصوليون من شروط المجتهدين ليست  
نصوصا نصبتنا الله تعالى بها فيها أوجاه الى تبيينه وإنما هي آراء لأولئك الاصوليين .  
وقد بينا الحق في ذلك وما يجب من الإصلاح من الأمور الدينية والدنيوية بالتفصيل  
في مقالات محاورات المصلح والمقلد فليرجع اليها السائل ومن شاء في المجلد الثالث  
والرابع من المنار (١)

وقول هنا أيضا ان الله تعالى قد جعل لجماعة أولي الأمر من الأمة أن  
يستنبطوا برأيهم واجتهادهم من الاحكام ما تمس حاجتها اليه وأطلق ذلك فان كان  
هناك أدلة تدل على انه يشترط فيهم ما قاله علماء أصول الفقه في المجتهدين فليكن تلك  
الشروط كالشروط التي اشترطوها في الخليفة وفي القاضي من حيث انه يجب تحصيلا  
ويقدم من توفرت فيه على غيره ولكن لا تشمل الاحكام بقدها . فكما أجازوا  
خلافه الخليفة من غير استثناء جميع شروطه للضرورة وأجازوا ان يكون القاضي غير  
مجتهد للضرورة يجب ان يميزوا استنباط الاحكام المالية والسياسية والادارية  
(١) جمعت تلك المقالات في كتاب مستقل نمته خمسة قروش واجرة البريد

مضمونا قرش ونصف



والقضائية لمن لم تتوفر فيهم شروط المجتهد لاحتل الضرورة إذ لا فرق بين هؤلاء المستشارين والمستنيطين وبين الحاكمين والمنفذين

لا بد للأمة في كل وقت من الحكماء ولا بد أن يكون هؤلاء الحكماء مقيدين بالشورى ولا بد أن يكون أهل الشورى من أولي الرأي والمكانة لتثق بهم الأمة ضليها في كل زمن أن تختار أمثلا أهل القيام بذلك الركن الشرعي فإن لم يوجد في زمن ما من هم متصفون بصفات الكمال التي تدل عليها الدلائل الشرعية ضلي الأمة مع اختيار الأمثل للضرورة أن تعد أناسا منها بالثيرة والتعليم للكمال المطلوب

يقول حملة الفقه أنا نستغني بما استنبطه المجتهدون السابقون عن استنباط أحكام جديدة فيجب أن نعمل بما دون في كتب الحنفية أو غيرهم من فقهاء المذاهب الأربعة ولا نزيد على ذلك شيئا ، وبجانب الحكماء وغيرهم من العارفين بحال العصر ( أولا ) أن مادون وتقل عن الأئمة الأربعة لم يكف الأمة في زمن ما ولذلك زاد عليه أتباعهم غير المجتهدين أضاف إضافة حتى صار العمل بكتب هؤلاء المقلدين ، وقد أكثر كتب الأئمة المجتهدين ، وما عساه يوجد منها لا يقرأ ولا بقي به ولا يرجع إليه . واتباع المقلد وقلده ناضل بحسب أصولكم ، واعتذاركم من ذلك غير مسموعة ( ثانيا ) أن الزمان قد تغير وتغير العرف الذي بني عليه كثير من الأحكام وحدثت للدولة والأمة مصالح وحاجات كثيرة لم تكن في زمن الأئمة ولا زمن مدوني الفقه المنسوب إلى أصولهم ومذاهبهم في الاستنباط وصارت عرضة لمضار ومفاسد لم تكن في زمنهم فعرف من كتبهم طرق درثها فاضطرونا إلى أحكام تناسب حال زماننا . وأنا ما صرنا أضف الأمم ببدان كنا أقواها إلا بدم جرينا في دونه المفسد وجلب المصالح في هذه الأزمنة الأخيرة بحسبها

هذا وإن أساس هذا الدستور هو أن تنتخب الأمة نوابا عنها يكونون هم أصحاب الشأن في الأحكام التي تناس بها ضليها أن تختار أمثلاهم وأعلمهم بالشرع أحكامه ومقاصده ، والرأي الراجح في مجلس الأمة للمسلمين كما قلنا آنفا فإذا قرروا ما يخالف الشرع القطعي ولم تستبدل الأمة بهم من يود إليه كان الإثم عليها وعليهم ولم يكن الدستور مانعا لما ولم من إقامة شرعهم ، وأما في زمن الحكومة المطلقة فلم يكن لها

ان قول ولا ان تعمل وان ضاع دينها كله وضاعت دنياها معه  
وجلة القول ان الأمة يمكنها بهذا الدستور ان تنجي دينها ودنياها فان لم تفعل  
كان الائم عليها . نعم انها لا تستطيع ذلك إلا بالتدريج كما نشأ الاسلام وترقى  
بالتدريج فكان شأنه إلى عهد صلح الحديبية سنة ست غير شأنه بعد فتح مكة سنة  
ثمان فلا ينبغي ان ننسى هذا

#### الحرية والدين الاسلامي

الحرية تطلق على عدة معانٍ بحسب الدرف والاصطلاح ولعل ما تسألون عنه هو  
ما قرره القانون الاساسي الذي هو أصل الدستور وأساسه في المادتين ٩ و ١٠ والمراد  
منهما انه ليس للحكومة — ولا لغيرها بالاولى — ان تعدي على أحد قول يقوله  
أو عمل يصعله أو تكلفه شيئاً من ذلك إلا ما يبينه القانون لحفظ الحقوق العامة والخاصة  
فن كان في بلد حكومته دستورية يكون حراً غير مستعد لحكومتها ولا لأصحاب  
التفوذ والجاه فيها آمناً على نفسه من الاعتداء ما دام محافظاً على القانون الذي يحظر  
عليه الاعتداء في حريته على حرية غيره وحقوقه . لحماية الناس من التعدي عليهم موافق  
للشريعة الاسلامية كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعمرو بن العاص لما علم ان  
ولده ضرب غلاماً قبطياً « منذ كم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » فإذا  
ادخل معنى في الحرية ترك بعض الحدود أو التعزيرات المجمع عليها كانت الحرية  
حينئذ غير شرعية بجميع جزئيات . منها ما يل بعضها شرعي و بعضها غير شرعي وإن  
كان سليماً وليس في القانون الاساسي تعصيج بذلك ولكن قد يكون هذا القصر ما  
يقصر فيه مجلس الامة عند وضع قانون الجزاء والذنب عليه وللأمة ان تطالب به  
اما ما علق بالأذهان من كون الحرية القانونية تبيح نشوز النساء عن رجالهن  
وعقوق الأولاد لوالديهم فغير صحيح

• • •

(سؤال آخر) ورد علينا استفتاء آخر في المسألة من دمشق الشام يحيلنا فيه  
السائل على مقالة نشرها القتبس فيها لم تطلع عليها فإذا كان في جوابنا مقنع له فيها  
والا فليعد السؤال وليرسل معه المقالة التي سأل عن موضوعها

• • •

## ﴿ استشارة غير المسلمين والاستعانة بهم في الحرب ﴾

د س ٣١ من صاحب الامضاء في بيروت

سيدي الاستاذ الشيخ محمد رشيد افندي رضا الحسيني مفتي مجلة المنار المحترم  
بعد التحية اليكم انه قد اطلعت في عدد « ٢٦٣ » من جريدة الاتحاد العثماني  
الاخر فرأيت في طلبته منشوراً لشيخ الاسلام كان من ضمنه هذه الجملة « وقد  
استشار نيتا في ظروف عديدة خطيرة اناساً لم يكونوا يدينون بالاسلام وطلب (ص)  
في الحروب معاونتهم ومساعدتهم » فارجو ان تبينوا لنا من هم المشاورون ؟ وما  
هي تلك الحوادث التي وقعت فيها الاستشارة كما ارجو بيان من هم الذين طلب  
النبي (ص) معاونتهم ومساعدتهم في الحروب ؟ أخذاً للحكمة وبياناً لمن احتمل نفسه  
التعصب الذميمة فظهر بذلك فقه واقبالاً للحق مولاي . خادم العلم الشريف  
راغب قباني

(ج) حرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الطائف في اول الاسلام وطلب  
من رؤساء أهلها حمايته من قريش ليبلغ دعوة ربه فردوه . وكان يخرج في المواسم  
الى اسواق العرب يعرض نفسه على القبائل ليحموه حتى يبلغ دعوة ربه فكان بعضهم  
يرد رداً حسناً وبعضهم يرد رداً سيئاً . ثم انه بعد ان قوي الاسلام استعان في الحديبية  
بعبيدة بن خزاعي فأنخذه عينا على المشركين وكان يومئذ مشركاً ومن المعروف ان  
قصة الحديبية كانت في ذي القعدة سنة ست من الهجرة وكان مع النبي (ص) من  
المؤمنين الف وأربع مئة - أرواحس مئة - واستعان بصفوان بن أمية يوم حنين .  
واخذ في خير رأي عزال اليهودي فقطع مشرب القوم ليخرجوا من حصنهم لمناجرتهم  
وفي مراسيل ابي داود عن الزهري أن النبي (ص) استعان ناساً من اليهود  
في خير فأسهم لهم وهو ضعيف . وفي حديث ذي مخبر (رض) عند احمد وابي  
داود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ستدخلون الروم صلحا  
وتغزون انتم وهم قوما من ورائكم » وكان النبي (ص) محالفاً لنزاعة وكانت

## ( المارج ٨ م ١٢ ) استشارة غير المسلمين والاستعانة بهم في الحرب ٦١٣

قريش مخالفة لكر فاعتدى بنو بكر على بني خزاعة وساعدتهم قريش بعد عهد الحديبية فانقض عهدهم وحاربهم النبي (ص) باصحابه لأجل ذلك حتى فتح مكة عنوة ونزجت خزاعة معه على قريش

لكن ورد في حديث عائشة عند احمد ومسلم أن النبي (ص) خرج قبل بدر فلما كان بحرة اليرة ادركه رجل قد كانت تذكر منه جرأة ونجدة قال جئت لانبئك فاصيب معك ، قال رسول الله (ص) « تو من بالله ورسوله » قال لا ، قال « فارجع فلن استعين بمشرك » ثم ذكرت انه عاد مرتين بعد ذلك فقال له مثل ما قال في المرة الاولى . وفي حديث خبيب بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده انه استأذن النبي هو ورجل آخر من قومه في الغزوة معه فقال « أسلمتما » قال لا فقال « إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين » رواه الشافعي وحمد والسنائي وغيرهم

ومن هنا جاء الخلاف بين العلماء في جواز الاستعانة وعدمه فنقل الجواز عن الحنفية وعن الشافعي منع الاستعانة بهم على المسلمين وحوار الاستعانة بهم على اعدائهم اما الجمع بين الروايات المختلفة فقد قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ان اقرب ما قيل فيه ان الاستعانة كانت مسموعة ثم رخص فيها قال وعليه نص الشافعي . وانت ترى ان جميع ما قلناه من روايات الاستعانة كان بعد غزوة بدر التي قال فيها لن استعين بمشرك ، والعمدة في مثل هذه المسألة تباع ما فيه المصلحة وهي تختلف باختلاف الاحوال واما استشارة النبي (ص) لغير المسلمين ، فعمل شيخ الاسلام نفعا الله بطله يريد بها ما كان في اول الاسلام من استشارته (ص) لعمه ابي طالب ومن استشارة المناقبين بعد الهجرة كاستشارة عبد الله ابن ابي في غزوة احد ومراجعته لحلفائه من اليهود في بعض المسائل المتعلقة بالحكمة ان صح ان يسمى هذا استشارة . أما كونه (ص) كان اذا عرض امر يستشير فيه المشركين أو أهل الكتاب يستعين بمشاورتهم الرأي فهو مالا اعرفه ولا اظن ان شيخ الاسلام يريسه . وقد علمت مما تقدم في الكلام على الدستور انه لا منع من المشاورة وان مصلحة الامة هي الحكمة في مثل هذه المسألة . ولا شك ان مصلحة دوتنا في هذا العصر تقتضي بشرا جميع شعوبها في المشاورة ووضع جميع القوانين لا تقوم المصلحة بدون ذلك وهذا وحده كاف للجواز شرعا

## ﴿ انصار البدع والتقاليد وكتبهم ﴾

( من ٣٢ ) من صاحب الامضاء في تبارى ( جاوه )

مولاي الاستاذ المصلح فضيلتو أقدم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت والمسئول منكم ايفاء لما التزمتم به من النصيحة ولكتابه ولرسوله والمؤمنين ان تفيّدونا عن أسئلتنا هذه فقد عرفنا منكم الصدق وقوة الحجة وقطع أئمة البدعة أدامكم الله وزادكم توفيقا : انها قد نبئت في هذه السنين رجال يدعون الى الكتاب والسنة ويوثرون ما كان عليه السلف الصالح على كثير من المقول عن المتأخرين وقد كثر أصحابهم وعلت أصواتهم ونزى على أقوالهم جلالة الحق ومسحة الصدق ،

وقد ظاظ أمرهم هذا أناسا عاشوا بنزوح الرابطة والتوجه . وآخرين جدوا على ما قاله بعض مصنفي المتأخرين كابن حجر المكي فاتخذوهم أربابا من دون الله يجعلون ما أحلوا ويحرمون ما حرموا ويقدمون أقوالهم على قول الله تعالى وقول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وأقوال كبار أصحابه ورجالات التابعين باحسان مع صحة النقل وانتفاء المعارض ، وقد زعموا أن الواجب علينا هو الاخذ بما قاله أولئك المصنفون وانه لا يجوز لنا مخالفتهم ولا نسبة السهو والغفلة اليهم فضلا عن النلاط وان خلاف ما قالوه بدعة وضلالة وفسوق معها قويت صحة وكذا القائلون به من سلف الامة وخلفها وان شيخ الاسلام ابن تيمية كبير الفسقة وان من يسميه شيخ الاسلام فاسق أيضا بل حرموا الاستدلال من الكتاب والسنة مطلقا ، وقالوا لا يقرأها أحد إلا بغية التبرك أو نحو الاستمقاء والا فهو ضال مجرم !!!

والى سيدي نبذة طبعها مصنفها حديثا . عكف عليها عباده وفيها همز ولمز لا نسأل عنها ولكن نرجوكم عدم غش النظر عما فيها من التغير والتضليل وإطلاق المقيد وتسميم انغاص وإيراد الأحاديث الموضوعة والتحكم في الدين والافتراء

على الله بالقول هذا حلال وهذا حرام بدون حجة ليكون ما تكتبونه زاجراً له ولا مثاله من الجهال المتحصين ومنفذاً لمن يقع في جبالهم من العوام والسذج من المؤمنين ولتطهروا ان قصده من الكتابة الرد لما جاء في المنار من نحو الفتيا في الضأ ومن المدح لشيخ الاسلام ومن الانحاء على البدع والتقليد ثم لتبركم بعد من الرسالة فصولاً أخرى وربما سكت عن الجواب لنفسه ولا عذر لجنابكم ومع تلك الرسالة نموذج من فتاوي ذلك البعض في منع الترجمة للقرآن لم يأت على ما قاله فيها يرهان فترجوكم يان الحق في حكم الترجمة والتفصيل بين ما يترجم ليان معناه للاستدلال به على من لا يفهم العربية وما يترجم ليقراً به الساجز عن القراءة بالعربية وما يترجم ليكون كالترجمة وما يشترط لذلك وان تشبروا بمن كتبت ترجمة يان آي القرآن في كتبه بالفارسية وغيرها كالقرآني واليهودي واليهودي وغيرهم ، ولكم منا جزيل الشكر ومن الله واقر الاجر والسلام

(سائل خائف يحدّث بحسب إظهار الحق ويخفي السجن)

(المثار) قد أرسل الينا صاحب هذا السؤال رسالتين مطبوعتين في جأوه مؤلفهما عثمان بن عبد الله بن عقيل المنشأ الديني لحكومة هولندة في جأوه . احدهما في النهي عن ترجمة القرآن والثانية في مسائل المجتهدين والمقلدين والصوفية والاولياء والصحابه والنصيحة والحب والبغض في الله والورع وحفظ اللسان يكلفنا هذا السائل كما كلفنا غيره ان قرأ هاتين الرسالتين ونيين ما فيها من الخطأ ومخالفة الشريعة كما كلفنا غيرهم من قبل مطالعة بعض كتب التبهاني والرد عليها . وان الكتب الحديثه وكذا القديمه المحشوه بالباطل والقول في دين الله بغير علم ككتب التبهاني وأمثاله أكثر من أن تحصى فهل يكلف مثل ان يقرأها ويبين ما فيها من الخطأ والباطل معها كثر ذلك وتكرر ؟ ان هذا من تكليف ما لا يطاق فحسبنا ان نيين الحق في مسائل الدين ومنه يعلم ان كل ما خالفه باطل . وان أكثر المسائل التي نسل عنها من هاتين الرسالتين وكتب التبهاني قد يتنا الحق فيها بالدلائل الواضحه فهل نكلف ان نعيد كل ما كتبناه كلما تكرر السؤال عنه ؟

على ان الرد على هؤلاء المقلدين المتهوكن مشكل لكثرة تناقضهم ولضبعة البرهان عندهم كما قال الشاعر

أقلد وجدي فليبرهن مندي      فا أضع البرهان عند المقلد

قراهم يحرمون الاحتماء بالكتاب والسنة والاستدلال بهما على المطالب ويدعون أن الله تعالى ما كلنا الا العمل باقوال بعض الفقهاء المتأخرين كابن حجر الميمني والسبكي في دين عثمان بن عقييل مؤلف هاتين الرسالتين ثم اتهم بتدلون بعد ذلك بالكتاب والسنة وبخالفون امامهم ومقلدهم فيما اشترطه في قتل الاحاديث بله الاستدلال بها . فقد ذكر ابن حجر في (ص ٣٢) من فتواه الحديثية انه لا يجوز لقبير المحدث رواية الاحاديث ونقلها بمجرد رؤيتها في الكتب بل لا بد من نقلها من كتب اهل الحديث الذين يميزون بين الصحيح وغيره . وابن عقييل هذا ينقل في رسالته احاديث من غير الكتب المضمدة ولا يزوجها الى احد من الحفاظ ولا الى كتبهم وفيها الموضوع والواهي الذي لا يحتاج به والحرف وهو لا يعرف اصلها . ومن غرائب التفات انه عقد في رسالته فصلا للاحاديث الموضوعة وذكر انها أشد الاشياء خطرا على الدين

ومن يمدحهم عدة وحجة في الدين الغزالي وقد شنع في الاحياء وما بعده من كتبه على التقليد والفقهاء الذين أعلى من ابن حجر مرتبة فهل يأخذ برأيه في ذلك وهو محمد اتباع السف ويأمر بعد ذلك بالبدع التي تخالف سنتهم ويعتمد على أقوال الخلف وأعلمم التي لم تكن في زمنهم

كذلك تراه يعظم الصوفية ويأمر باتباعهم والصوفية كلهم يتبرعون من التقليد ويقولون انهم لا يأخذون دينهم الا من عين الشريعة وهو كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقد قل في رسالته شيئا من أقوالهم في ذلك ، ولم في ذلك ما هو أصرح مما قلته وأوضح فبماذا نحتاج على مثل هذا المؤلف وهو ليس من أهل الحجة والدليل لأن هؤلاء الذين يسميهم هو وأمثاله المجتهدين ويقولون انهم قد اقرضوا ولا يأتي الله بمثلهم يقولون هذا افتيا تاعلى الله وعلى الوجود بما لا يعلمون؟؟ ومن غريب تناقضهم انهم على تبرؤهم من الاستدلال الذي هو الاجتهاد تراه

يحكمون في المسائل والوقائع حكم المجتهدين بمحض الجهل والهوى فيقولون هذا حلال وهذا حرام ، وهذا كفر وهذا إيمان ، وهذا العالم على هدى فيؤخذ بقوله وهذا على ضلال فيبرد قوله ، فالأئمة المجتهدون لم يكونوا يحيزون لا أنفسهم ان يقولوا مثل هذا الا بدليل فكيف صار هؤلاء المتأخرون الجاهلون فوق الأئمة يقولون في دين الله تعالى بغير دليل حتى كأن الله تعالى أذن لهم ان يشرعوا للناس من الدين ما شاؤوا ان مناقشة هؤلاء عتبت والرد عليهم قليل الجدوى في الغالب ولا يمنع لإضلالهم العامة التي تثق بهم لمواقفتهم لأهوائها في البدع والعادات الخاكة عليها وانما السبيل الى ذلك ان يذكر العلماء الراسخون العارفون بدين الله تعالى ويقولون أمر التعظيم والارشاد فمن أراد ان يسعى في اقتاذ المسلمين بما هم فيه من الجهل والبدع ويردهم الى أصل دينهم فليسع في هذا وهو ما يهتم به بعض أصحاب النيرة المصلحين اليوم وسيظهر أثره ان شاء الله تعالى عن قريب

على ان المؤمنين الذين يصدون بمصائبهم ولا يصلحون قسبان: قسم طبع الله على قلوبهم وجحدوا على ما اعتادوه وألقوه باسم الدين وصار لهم به حظ من المال والجاه حتى تودع منهم ووقع اليأس من رجوعهم الى الحق . وقسم آخر لا يزال على شيء من نور الفطرة وسلامة القلب فهو هؤلاء وان سدوا على أنفسهم باب الاستدلال لا يزالون محل رجاء فهم يعودون الى الحق اذا ظهر لهم نوره . فلهؤلاء أقول :

اننا ندعوكم الى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى عليه وآله وسلم فان الله تعالى لم ينزل عليكم غير هذا القرآن ولم يرسل اليكم غير هذا الرسول (ص) وقد قال في كتابه انه أكل لكم دينكم فكل من زاد في الدين شيئا فهو غير مذكور لقوله تعالى (٦: ٣) اليوم أكلت لكم دينكم ) ولا قول نبيه (ص) في حديث ابي ثعلبة - الذي حسنه الثوري في الاربعين وصححه ابن الصلاح « ان الله فرس فرائض فلا تضيقوها وحدحدوها فلا تمتدوها وحرم أشياء فلا تنتهكوها وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها » ندعوكم الى معرفة الكتاب والسنة والاهتداء بهما وان تستعينوا على فهمها بما كبه خدمتهما من أئمة الفقه والحديث والتفسير واللغة لانها كم عن الاستهداء



والاستعانة بكلام هؤلاء الأئمة بل ندعوك اليه ولكن لاتجسوا كلام هؤلاء العلماء شرعا مقصودا لذاته وتركوا الاصل الذي كتبوا لاجل خدمته وبيانه حتى يصير نيا منسيا فيصدق عليكم ما فاه القرآن على من قبلكم بأنهم نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم

أجمع سلف الأمة ومنهم الأئمة الاربعة على تحريم التقليد ونصوصهم في ذلك مشهورة ذكرنا كثيرا منها في (معاورات المصلح والمقلد) ثم جاء المصنفون المقلدون قالوا بوجوب التقليد للمجاز عن الاجتهاد ولكنهم اجمعوا على انه لا يجوز تقليد المقلد وانما يجب تقليد الأئمة المجتهدين ثم جاء المتأخرون يقولون بوجوب اتباع مثل ابن حجر وغيره من المقلدين فاذا كان قول مثل ابن حجر بوجوب التقليد ليس حجة عند أحد فهل يكون كلام مقلديه مما يعتد به وهو كلام مقلد المقلد الذي لا يفهم الكتاب والسنة ولا يعرف كلام من يقول انهم هم الذين فهموا وينتوهمهم الأئمة المجتهدون؟؟ يدعي الشيخ عثمان بن عقيل وأمثاله في جاوه وحضر موت انهم متعون للامام الشافعي رضي الله عنه ولكن الشافعي نص في كتبه على منع التقليد فكيف يكون المقلد متبعا له؟!

طبع في هذه الأيام كتاب الأئمة له مع رسالته في الاصول وطبع على هامشه مختصر صاحبه اسماعيل بن يحيى المزني فليستروا كيف بدأ المزني مختصره بقوله بعد البسملة « اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ومن معني قوله لأقر به على من أراد مع إعلامه نيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحتاج فيه لنفسه وبقائه التوفيق »

فالأئمة رضي الله عنهم ما قصدوا لبيان الكتاب والسنة الا ليعينوا الناس على فهمها ولم يقصدوا أن يكون كلامهم شرعا يعمل به ويترك الكتاب والسنة استفتاء به عنهما فهم مطعون للكتاب والسنة لا شارعون فيبغي أن نستعين بكلامهم على الفهم ونصل بما فهمنا

ذكر الشيخ عثمان في الفصل الثالث أن الأئمة أهل الاجتهاد المطلق مبنون للكتاب والسنة والعلماء أهل الاجتهاد في مذاهب الأئمة مبنون لكلام الأئمة

كالنزالى وأهل الترجيح والفتوى كابن حجر ميينون لكلام أهل الاجتهاد في المذهب ، فهو يصترف بأن أصل الدين وأساسه كتاب الله وإن السنة مينة لما اجل فيه وإن الائمة ميينون لسنة الخ ويرى هو وأمثاله ان الواجب على جميع المسلمين الآن اتباع أصحاب الطبقة الاخيرة من الميينين كابن حجر فلنا مع هؤلاء أسئلة :

(١) ان علماء الاصول قالوا ان الوجوب هو حكم الله المقضي للفعل اقتضاء جازما فمن أين أخذتم هذا الحكم الإلهي باتباع طبقة ابن حجر وهذه الطبقة لم توجد إلا بعد اقراض الائمة الذين فهموا الكتاب والسنة والطبقة التي فهمت كلامهم ؟

(٢) ان بعض العلماء جعلوا الطبقات ستة والاخيرة التي يستند عليها هي طبقة الناقيلن الذين لا يستند بهم ولا يحتمهم كما بينه ابن عابدين في رسم المقي فاذا أراد بعض العقلاء المستقلين من الافرج ان يدخل في دينكم فكيف تقنونه بوجوب اتباع الطبقة الثالثة أو السادسة مع اقراركم بأنها لا تقيم أصل الدين وانما تقيم عبارات طبقة فوقها أو تنقلها وتلك الطبقة لا تقيم أيضا بنفسها أصل الدين الخ ؟

(٣) اذا سلمنا لكم ما تقولون في هذه الدرجات من البيان وانكم أهل لان توجبوا على الامة حكما شرعيا لم يرضه الله ولا رسوله ولا الصحابة والائمة الذين فهموا كلامها وهو إيجاب اتباع هذه الطبقة من مقلدي المقلدين فيما سيمتو يانا لبيان يان يان أصل الدين أفلا يجب ان يكون بين هذه الطبقات من البيان وبين الاصل الميين اتصال يعلم منه أنه يان له ويزداد الاصل اتصاحا وجلاء ؟ أليس بهذا الاتصال يسئل أن يكون كلامهم يانا ولا يمكن أن يسئل ذلك بدونهم ؟

(٤) هل يسئل أن يحتاج كلام الله الذي سماه يانا وتبياننا مع زيادة يان الرسول (ص) له بأفضاله وأقواله الى كل هذه الطبقات من الميينين ؟ ألا ينافي هذا الاحتياج كونه يانا وتبياننا وكون الدين قد كل قبل وفاة رسول الله (ص)

(٥) اذا رأينا في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عندنا حكما فهناه وعقناه ورأينا في كلام مثل ابن حجر ما يخالفه فهل يفرض الله علينا ان نترك كلامه وسنة رسوله الى كلام مثل ابن حجر لانه ميين لكلام مثل السبكي الميين لكلام مثل الشافعي الميين للكتاب والسنة ؟ فنترك الاصل الصريح الواضح الى كلام يخالفه

بناء على انه مبين له في الدرجة الرابعة من البيان ٢٩ هل يقول عاقل أو مجنون ان يان الشي . يكون بخلافه . وقيضه . لو كان هذا السؤال مبنيًا على شيء مفروض لصح أن يكون ناقضا لقاعدتهم فكيف وهو مبني على اساس ثابت وهو أن في كلام الفقهاء كثيرا من المسائل المتخلفة لنصوص الدين لا سيما الاحاديث الصحيحة اخذوها من قواعدهم او من ترجيح حديث ضعيف على صحيح أو الصلح به ابتداء فاختلطوا وما كانوا معصومين . وقد اورد ابن القيم في ( اعلام الموقعين ) اكثر من سبعين شاهدا على ذلك فراجع فيه او في المجلد السادس من المثار . ومن هذه المخالفات ما هو للشافعية - وهو أقلها - ومنها ما هو لغيرهم

وليس هذا بالامر بالغريب فان الامة افسهم كانوا يقولون القول ثم يظهر لهم خطؤه فيرجعون عنه كما رجع الشافعي عن مذهبه القديم الى مذهبه الجديد وكما رجع علماء مذهبه الى بعض المسائل من **مذهبه القديم فافتوا بها ترجيحاً لها على الجديد** لظهور دلائل تؤيدها وكما وجسوا بعض مسائل مخالفة للمذهب مطلقا كقول النووي في شرح صحيح مسلم ان الراجح من حيث الدليل ان نجاسة الخنزير كغيرها من النجاسات في الفضل وكفتوى الفزاري بعدم تنجس الماء القليل الا بتغير احدا وصفه من النجاسة وكما صرح الامام مالك عند موته بأنه كان يرى الرأي في المسألة ثم يظهر له خطؤه فيه فيرجع عنه وبكى لاجل ذلك حين بلغه أن الناس اخذوا بقوله وقلدوه فيه وكما رجع بعض الصحابة عن خطأهم وهم اعظم من هؤلاء الاثمة وأعلم كرجوع عمر (رض) في مسألة المهور الى قول المرأة التي ردت عليه وهو يخطب في المسجد . فكل أحد من العلماء عرضة للخطأ فيما يقوله لأنه غير معصوم فيه إما لتسيان الدليل كما نسي عمر قوله تعالى ( وآتيتهم اعداءن قنطارا ) فلا تأخذوا منه شيئا ) فأراد أن يحدد المهر بمثل مهور بنات النبي ( ص ) وإما لعدم علمه به لأنه لم يكن كل صحابي حافظا لكل القرآن ، وإما لعدم فهمه له كما اخطأ بعض الصحابة في فهم المراد من الخيط الأبيض والخيط الأسود وفي فهم كيفية تيمم الجنب ، وغيرهم أولى بمثل هذا الخطأ في الفهم

فاذا كان كل أحد من علماء الامة عرضة للخطأ فيما يقوله لما ذكرنا وما لم نذكر من الاسباب والشواهد فلا جرم ان كل من يأخذ بقوله من غير ان يعرف اصله من

الكتاب والسنة هو عرصة لهذا الخطأ ولهذا قال أبو حنيفة وغيره لا يجوز لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من ابن قتلة .

ونتيجة هذا كله أن كلام الأئمة يستعان به على فهم الكتاب والسنة ولا يترك الكتاب والسنة له بل يجعل فهمها هو المقصود بالذات والمعدة في الاهتداء ولا تترك الأمة فطلبها والفتنة فيها قط ولا تهمل كلام أئمة العلماء والانتفاع بما فتح الله عليهم من الفهم فيها مع البصيرة التي هي شأن المؤمنين

فطلب من هؤلاء المعارضين لنا في الدعوة إلى الاهتداء بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم التي جرى عليها سلف الأمة أن يجيبونا عن هذه الاسئلة .

\*\*\*

أما طعن السيد عثمان بن عقيل في شيخ الاسلام ابن تيمية لأف مثل ابن حجر الميمني طعن فيه فيقول فيه كلمات فكفي لرجوعه عنه وثبوته ان كان قال ذلك عن سوء فهم لاعتن سوء قصد كما نظن فيه ترجيحاً للخبر على الشروهي :

(١) إذا كنتم تهانون طعن العلماء بعضهم في بعض مطلقاً وتضلون كل من طعن فيه فإنه لا يسلم لكم أحد من أئمتكم لا في الفقه كالشافعي ولا في الحديث كالبخاري ولا في الكلام كالأشعري ولا في التصوف كالشاذلي وابن عربي ولا من المتفنين كالغزالي كاهومين في كتب التاريخ والراجح وقوله معتمدكم الشراني في أول كتاب البواقيت والجواهر وغيره من كتبه وذكر التاج السبكي طائفة منه في طبقاته ومنها أنهم طعنوا في والده التقي السبكي الذي هو عديتكم في نخطئة ابن تيمية (٢) إذا كنتم تسلمون معنا بأنه لا يجوز أن يضل كل من طعنوا فيه ولا أن يتبع كل طاعن في طعنه فإنما أن تسكتوا عن الطعن في العلماء ولا تخوضوا فيه وهو الأسلم لأئمتكم وإيمان تبخثوا عن سبب الطعن وتحكوا فيه الدليل وأنتم لا تدعون أهلية الحكم بين مثل ابن تيمية والتقي السبكي

(٣) إذا كنتم ترون أنفسكم أهلاً لهذه المحاكمة فلا يكون حكمكم عادلاً كما أمر الله من يحكم بين الناس أن يحكم بالعدل الا اذا اطلعتم على ما كتبه ابن تيمية في

المسائل التي أنكرها عليه الديلمي وغيره من المعاصرين له (دع مانسه إليه من بدم زورا وبهتانا) ورأيتم أدله ثم اطلعتم على كلام خصه وأدلته . وأما الحكم على شخص بمجرد سماع كلام خصه فهو ظلم بين كما هو بديعي

(٤) ان ما عراه ابن حجر الميمني إلى ابن تيمية من القول بأن الرب تعالى محل للحوادث وان القرآن محدث وان العالم قديم بالنوع ومن القول بالجمسية والجمية وبأن الرسول (ص) لا جاء له - كل ذلك مكتوب على ابن تيمية وكتبه الكثيرة مصرحة بخلاف ذلك ولم نر في كتب أحد من علماء الاسلام مثل ما رأينا في كتبه من الدلائل والبراهين على نفي هذه الأباطيل وتفنيدها . فاما ان يكون ابن حجر قد سمع تلك المطاعن من بعض الكاذبين فصدقها - وهو المرجح عندنا - وإما ان يكون هو الذي اقتصر ذلك عليه وهو ما لا نلظه في مثله ، وأما ان يكون ذلك مذكورا على ابن حجر وقد دس المفسدون كثيرا في الكتب كما يشن ذلك معتمدكم الشرابي . ومهما كان سبب تلك المطاعن فهي لا قيمة لها مع استفاضة كتب الرجل بخلافها وقد طبع الكثير منها والله الحد - ومنه رسالة التوسل والوسيلة التي قلنا منها نبذة في تفسير الجزء الماضي فيها إثبات الجاهل للشيء (ص) ونقل في هذا الجزء نموذج آخر منها - فليكن ان تطلعوا على هذه الكتب ان كنتم للحق تطلبون

(٥) ان كلام مثل ابن حجر في ابن تيمية معارض بكلام من هو أعلم منه بالرجال وبما قيل فيهم كسيته الحافظ ابن حجر العسقلاني وهو شيخ شيوخه وأعلمهم بالرجال فانظروا ماذا قل في ابن تيمية في كتابه طبقات الحفاظ وغيره من كتبه . وبمثل قوله فيه وثنائه عليه واعترافه له بمشيخة الاسلام قال واثني واعترف أكبر الحفاظ في عصره وبعده عصره وشهدوا له بالاجتهاد المطلق

(٦) ان كتب ابن تيمية أكبر شهادة من كل أولئك العلماء على كون الرجل وصل إلى رتبة الاجتهاد المطلق وقصارى ابن حجر انه في رتبة المرجحين في هذه الشافعية

فابن التريا وأبن التري وابن معاوية من علي

هذا مانته إليه السيد عثمان صاحب رسالة فصل الخطاب التي أرسلت إلينا حديثا

وقول انا نحسن الظن فيه وان جاءنا فيه معائن كثيرة من علماء بلاده قالوا فيها انه عون الظالمين ونصير المستبدين .... وانا بما يظلب علينا من حسن الظن فيه نرى اذا تدبر كلا منا هذا رضىه واذعن له ان رآه حقا كما نرى ونعتقد وان رأى فيه شيئا باطلا بينه لنا بالدليل عملا بوجوب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والفرق بيننا وبين المنكرين علينا انا لا نقول شيئا بغير دليل وانا نصرح على رموس الاشهاد بأننا نرجع الى الحق اذا ظهر لنا دليله . وانهم يقولون بغير دليل واذا قامت عليهم الحجة أعرضوا وادبروا ، وولوا واستكبروا ، الا من كان منهم مختصا في إنكاره فانه يرجع الى الحق اذا ظهر وكان الله للأولين غفورا

ثم قول لصاحب السؤال ولأمثاله الذين يكلفونا المرة بعد المرة الرد على الطاعنين في شيخ الاسلام ان تبيية بالتفصيل عليكم بالكتاب الجديد الذي استعصي ذلك وطبع في هذا العام المسمى ( غابة الأمان في الرد على النباهي ) وهو مجلدان كبيران لاحد علماء المراق الأعلام

هذا - وأما ترجمة القرآن فلما فيها فتوى طويلة نشرت في المجلد الحادي عشر فتراجع فيه ( ص ٢٦٨ ) فانها تفتي عن قراءتنا للرسالة التي كتبها الشيخ عثمان ويان خطباها من صوابها

• • •

### ﴿ تنبيه للمستفتين ﴾

ان من أسباب اغفال بعض الاسئلة أو تأخيرها زمنا طويلا لاجباب عنها وضع السائل لها في ضمن خطاب يتكلم فيه عن أمور أخرى كالاشتراك في المنار أو طلب بعض الكتب . فأمثال هذه الخطابات نحفظ في أوراق حسابات المنار أو حساب المكتبة ولا نجد في الغالب وقتا لنسخ السؤال منها . واما الاسئلة التي تكتب في ورقة مستقلة فانها نحفظ في ظرف وحدها ثم نعطي للطبعة عند ارادة الجواب عنها فلا تكلفنا ان ننسخها . فلي المستفتين ان يكتبوا أسئلتهم في ورقة على حثها إذا أحبوا ان لا تنفل ولا تؤخر كثيرا

## نموذج

### ﴿ من كتاب التوسل والوسيلة ﴾

لشيخ الاسلام ابن تيمية الذي طبع في هذه الايام . قال بعد بحث وتحقيق مانعه :  
 اذا عرف هذا فقد تبين ان لفظ الوسيلة والتوسل فيه اجمال واشتباه  
 يجب ان تُعرف معانيه ويعطى كل ذي حق حقه فيعرف ماورد به الكتاب  
 والسنة من ذلك ومضاه وما كان يتكلم به الصحابة وفعالونه ومعنى ذلك  
 ويعرف ماأحدثه المحدثون في هذا اللفظ ومعناه فان كثيرا من اضطراب  
 الناس في هذا الباب هو بسبب ماوقع من الاجمال والاشتراك في  
 الالفاظ ومعانيها حتى تجدوا كثيرا لا يعرف في هذا الباب فصل الخطاب،  
 فلفظ الوسيلة مذكور في القرآن في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا  
 الله واجتنبوا اليه الوسيلة ) وفي قوله تعالى ( قل ادعوا الذين زعمتم من دونه  
 فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا • أولئك الذين يدعون يمشون  
 الى وهم الوسيلة أيهم أقرب و يرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب  
 ربك كان محذورا ) فالوسيلة التي أمر الله ان يتقن اليه واخبر عن ملائكته  
 وانبيائه أنهم يصفونها اليه هي مايتقرب به اليه من الواجبات والمستعبات  
 فهذه الوسيلة التي أمر الله المؤمنين باقتنائها تناول كل واجب ومستعب  
 وما ليس بواجب ولا مستعب لا يدخل في ذلك سواء كان محرما أو  
 مكروها أو مباحا فالواجب والمستعب هو ماشرعه الرسول فأمر به

أمر بحجاب أو استحباب ، وأصل ذلك الايمان بما جاء به الرسول لجماع  
الوسيلة التي أمر الله الخلق باتباعها هو التوسل اليه باتباع ما جاء به  
الرسول لا وسيلة لا أحد الى الله الا ذلك

والثاني لفظ الوسيلة في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم «سلوا  
اللهي الوسيلة فانها درجة في الجنة لا تنبغي الا لعبد من عباد الله وأرجو أن  
أكون انا ذلك العبد فن سأل اللهلي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة »  
وقوله . من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة  
آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابشع مقاماً محموداً الذي وعدته انك لا تخلف  
الميعاد حلت له الشفاعة . فهذه الوسيلة للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة وقد أمرنا  
ان نسأل الله له هذه الوسيلة واخبرنا اننا لا نكون الا لعبد من عباد الله  
وهو يرجو أن يكون ذلك العبد وهذه الوسيلة أمرنا ان نسألها للرسول  
واخبرنا أن من سأل له الوسيلة فقد حلت عليه الشفاعة يوم القيامة لان  
الجزء من جنس العمل فلما دعوا للنبي صلى الله عليه وسلم استحقوا أن  
يدعوا هو لهم فن الشفاعة نوع من الدعاء كما قل انه من صلى عليه مرة  
صلى الله عليه بها عشر

واما التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم والتوجه به في كلام الصحابة  
فيريدون به التوسل بدعائه وشفاعته . والتوسل به في عرف كثير من  
المأخرين يراد به الاقسام به والسؤال به كما يقسمون بغيره من الانبياء  
والصالحين ومن يستمدون فيه الصلاح

وحيث قد لفظ التوسل به يراد به معنيان صحيحان باتفاق المسلمين ويراد به معنى



ثالث لم ترد به سنة فاما المعنيان الاولان الصحيحان باتفاق العلماء فأحدهما هو أصل الايمان والاعلام وهو التوسل بالايمان به وبطاعته والثاني دعاؤه وشفاعته كما تقدم فهذا جائز ان باجماع المسلمين ومن هذا قول عمر بن الخطاب : اللهم انا كنا اذا أجدبتنا توسلنا اليك ببيتنا ففسقنا وإنا توسل اليك بم بيتنا فاسقنا. أي بدعائه وشفاعته وهو قوله تعالى (وابتغوا اليه الوسيلة) أي القرية اليه بطاعته وطاعة رسوله طاعته قال تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فهذا التوسل الاول هو أصل الدين وهذا لا ينكره أحد من المسلمين واما التوسل بدعائه وشفاعته كما قال عمر فانه توسل بدعائه لا بذاته ولهذا عدلوا عن التوسل به الى التوسل بعمه المباس ولو كان التوسل هو بذاته لكان هذا أولى من التوسل بالمباس فلما عدلوا عن التوسل به الى التوسل بالمباس علم ان ما يفضل في حياته قد تمدر بموته بخلاف التوسل الذي هو الايمان به والطاعة له فانه مشروع دائما

فلفظ التوسل يراد به ثلاثة معان أحدها التوسل بطاعته فهذا فرض لا يتم الايمان الا به والثاني التوسل بدعائه وشفاعته وهذا كان في حياته ويكون يوم القيمة يتوسلون بشفاعته والثالث التوسل به بمعنى الاتساع على الله بذاته والسؤال بذاته فهذا هو الذي لم تكن الصحابة يفعلونه في الاستسقاء ونحوه لا في حياته ولا بعد مماته لا عند قبره ولا غير قبره ولا يعرف هذا في شيء من الادعية المشهورة بينهم وانما ينقل شيء من ذلك في أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة أو عن من ليس قوله حجة كما سنذكر ذلك ان شاء الله تعالى وهذا هو الذي قال أبو حنيفة وأصحابه انه لا يجوز ونهوا عنه حيث قالوا لا يسأل

بمخلوق ولا يقول أحد أسألك بحق أنبيائك . قال أبو الحسين القدوري في كتابه الكبير في الفقه المسمى بشرح الكرخي في باب الكراهة . وقد ذكر هذا غير واحد من أصحاب أبي حنيفة • قال بشر بن الوليد : حدثنا أبو يوسف قال قال أبو حنيفة لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به وأكره أن يقول بمعاقد الزم من عرشك أو بحق خلقك . وهو قول أبي يوسف قال أبو يوسف بمقد الزم من عرشه هو الله فلا أكره هذا وأكره أن يقول بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام . قال القدوري المسئلة بمخلقه لا تجوز لانه لا حق للخلق على الخالق فلا تجوز وفاقا • وهذا الذي قاله أبو حنيفة وأصحابه من أن الله لا يستل بمخلوق له معنيان أحدهما هو • وافق لسائر الاثمة الذين يمتنعون أن يقسم أحد بالمخلوق فانه اذا منع أن يقسم على مخلوق بمخلوق فلان يمتنع أن يقسم على الخالق بمخلوق اولى وأحرى . وهذا بخلاف اقسامه سبحانه بمخلوقاته كالليل اذا ينشى والنهار اذا تجلى والشمس وضحاها والنازعات غرقا والصافات صفا فان اقسامه بمخلوقاته يتضمن من ذكر آياته الدلالة على قدرته وحكمته ووحدانيته ما يحسن معه اقسامه بخلاف المخلوق فان اقسامه بالمخلوقات شرك بخالقها كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «من حلف بنفي الله فقد اشرك» وقد صححه الترمذي وغيره وفي لفظ «قد كفر» وقد صححه الحاكم وقد ثبت عنه في الصحيحين انه قال «من كان حالفا فليحلف بالله» وقال «لا تحلفوا بآبائكم فان الله بهاكم ان تحلفوا بآبائكم» وفي الصحيحين عنه انه قال «من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله» وقد اتفق المسلمون على انه من حلف بالمخلوقات

المحترمة أو بما يتعدى هو حرته كالعرش والكرسي والكنبة والمسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم والملائكة والصالحين والملوك وسيوف المجاهدين وزبب الأنبياء والصالحين وإيمان السديق ومراديل الفتوة وغير ذلك لا يتمد بهينه ولا كفارة في الحلف بذلك والحلف بالخلقوات حرام عند الجمهور وهو مذهب أبي حنيفة وأحد الفوليين في مذهب الشافعي وأحمد وقد حكى إجماع الصحابة على ذلك . وقيل هي مكروهة كراهة تنزيه والاول اصح حتى قال عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر : لأن الحلف بالله كاذبا أحب إليّ أن أحلف بنبي الله صادقا . وذلك لأن الحلف بنبي الله شرك والشرك أعظم من الكذب . وإنما انفرد النزاع في الحلف بالأنبياء فمن أحمد في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم روايتان أحدهما لا يتمد اليقين به كقول الجمهور مالك وأبي حنيفة والشافعي والثانية يتمد اليقين به واختار ذلك طائفة من أصحابه كالقاضي وأتباعه . وابن المنذر وافق هؤلاء . وقصر أكثر هؤلاء النزاع في ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وعدى ابن عقيل هذا الحكم إلى سائر الأنبياء . وإيجاب الكفارة بالحلف بمخلوق وإن كان نبيا قول ضعيف في النية بخلاف الأصول والنصوص فالأقسام به على الله والسؤال به بمعنى الأقسام هو من هذا الجنس ،

(المار) ثم حقق المصنف مسألة سؤال الله بما ليس سببا للإجابة كسؤاله بخلقه وسؤاله بما هو سبب شرعي للإجابة كالإيمان والطاعة - وقد أودعنا بعض كلامه في تفسير الجزء الماضي (السابع) ثم قال من فتوى أفتاها بمصر مانعه :

فاما التوسل بذاته في حضوره أو مغيبه أو بعد موته مثل الاقسام بذاته أو بغيره من الانبياء أو السوال بنفس ذواتهم لا بدعائهم فليس هذا مشهوراً عند الصحابة والتابعين بل عمر بن الخطاب ومعاوية بن ابي سفيان ومن يحضرهما من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين لهم باحسان لما اجدوا استسقوا وتوسلوا واستشفعوا بمن كان حياً كالعباس وكيزيد ابن الاسود ولم يتوسلوا ولم يستشفعوا ولم يستسقوا في هذه الحال بالنبي صلى الله عليه وسلم لا عند قبره ولا غير قبره بل عدلوا الى البدل كالعباس وكيزيد بل كانوا يصلون عليه في دعائهم، وقد قال: عمر اللهم انا كنا نتوسل اليك بنبينا فتسقيننا وانا نتوسل اليك بعم نبينا فامتننا. فجعلوا هذا بدلا عن ذلك لما تمذران يتوسلوا به على الوجه المشروع الذي كانوا يفعلونه وقد كان من الممكن ان يأتوا الى قبره ويتوسلوا هناك ويقولوا في دعائهم بالجاه ونحو ذلك من الالفاظ التي تتضمن القسم بخلق على الله عز وجل أو السوال به فيقولون نسألك أو نقسم عليك بنبيك أو بجاه نبيك ونحو ذلك مما يفعله بعض الناس

وروى بعض الجهال عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: اذا سأئتم الله فاسألوه بجاهي فان جاهي عند الله عظيم، وهذا الحديث كذب ليس في شيء من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث ولا ذكره أحد من أهل العلم بالحديث مع ان جاهه عند الله تعالى أعظم من جاه جميع الانبياء والمرسلين وقد أخبرنا سبحانه عن موسى وعيسى عليهما السلام انهما وجيها عند الله فقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكبروا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها)

وقال تعالى (اذ قالت الملائكة يا مريم ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيبا في الدنيا والآخرة ومن المقربين) فاذا كان موسى وعيسى وجيهين عند الله عز وجل فكيف بسيد ولد آدم صاحب المقام المحمود الذي يخطبه به الاولون والآخرين، وصاحب الكوثر والحوض المورد الذي آتته عدد نجوم السماء وماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلا من العسل ومن شرب منه شربة لم يظأ بعدها أبداً، وهو صاحب الشفاعة يوم القيامة حين يتأخر عنها آدم وأولوالعزم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ويتقدم هو إليها، وهو صاحب اللواء آدم ومن دونه تحت لوائه، وهو سيد ولد آدم وأكرمهم على ربه عز وجل، وهو امام الانبياء اذا اجتمعوا وخطيبهم اذا وفدوا ذو الجاه العظيم صلى الله عليه وسلم وعلى آله

ولكن جاء المخلوق عند الخالق تعالى ليس كجاء المخلوق عند المخلوق فانه لا يشفع عنده أحد الا بأذنه (إن كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبداً) لقد احصاه وعدم عدا) وقال تعالى (لن يستنكف المسيح ان يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم اليه جميعاً فاما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله واما الذين استنكفوا واستكبروا فيعذبهم عذاباً أليماً ولا يجدون لهم من دون الله وائياً ولا نصيراً)

والمخلوق يشفع عند المخلوق بنير اذنه فهو شريك له في حصول المطلوب والله تعالى لا شريك له كما قال سبحانه (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الارض وما لهم فيها من

شرك وما له منهم من ظهير \* ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له )  
وقد استفاضت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي  
عن اتخاذ القبور مساجد ولعن من يفعل ذلك ونهى عن اتخاذ قبره عيداً  
وذلك لأن أول ما حدث الشرك في بني آدم كان في قوم نوح قال ابن  
عباس كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام وثبت في  
الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أن نوحاً أول رسول بعثه الله إلى  
أهل الأرض وقد قال تعالى عن قومه أنهم قالوا ( لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا  
تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سَوَاعَا \* وَلَا يَنْتَهِوا عَنْ ذِكْرِ آلِهَتِهِمْ إِذْ يُسَلِّوْنَ عَلَيْهِمْ إِذْ يُسَلِّوْنَ عَلَيْهِمْ إِذْ يُسَلِّوْنَ عَلَيْهِمْ إِذْ يُسَلِّوْنَ عَلَيْهِمْ ) قال  
غير واحد من السلف هؤلاء كانوا قوماً صالحين في قوم نوح فلما ماتوا عكفوا  
على قبورهم فلما طال عليهم الأمد عبدوهم . وقد ذكر البخاري في صحيحه  
هذا عن ابن عباس وذكر أن هذه الآلهة صارت إلى العرب وسمى قبائل  
العرب الذين كانت فيهم هذه الأصنام

فلما علمت الصحابة رضوان الله عليهم أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم مادة  
الشرك بالنهي عن اتخاذ القبور مساجد وأن كان المصلي يصلي لله عز وجل كما  
نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ثلاثين المصلين للشمس وأن كان المصلي  
إنما يصلي لله تعالى وكان الذي يقصد الدعاء بالميت أو عند قبره اقرب إلى  
الشرك من الذي لا يقصد إلا الصلاة لله عز وجل لم يكونوا يفعلون ذلك  
وكذلك علم الصحابة أن التوسل به إنما هو التوسل بالإيمان به وطاعته  
ومحبته وموالاته والتوسل بدعائه وشفاعته فلهذا لم يكونوا يتوسلون  
بذاته مجردة عن هذا وهذا فلما لم يفعل الصحابة رضوان الله عليهم شيئاً

من ذلك ولا دعوا بتل هذه الادعية وهم اعلم منا<sup>(١)</sup> واعلم بما يحب الله ورسوله واعلم بما امر الله به ورسوله من الادعية وما هو اقرب الى الاجابة مقابل توسلوا بالعباس وغيره ممن ليس مثل النبي صلى الله عليه وسلم - دل عدولهم<sup>(٢)</sup> عن التوسل بالافضل الى التوسل بالمفضول ان التوسل المشروع بالافضل لم يكن ممكنا الخ

## باب المناظرة والمراسلة

﴿ الدكتور شبلي افندي شميل ﴾

اطلعت في مجلة الهلال شهر حزيران سنة ١٩٠٩ على مقالة للدكتور المومنا اليه بحث بها بحثا فلسفيا يحال للظالم من أول وهذه من الدكتور قصد محاربة الاديان السماوية على الاطلاق بما توخاه من نفي انطلق واثبات انشود وقد عجت بعد اطلانه لتأييد هذا المذهب الجديد من قوله : « لاهياء في الدين » وهذا مما يدل ان للدكتور ديناً فاهو دينه يا ترى ؟

سعى اخوان الدكتور المومنا اليه لاختذ توقيع بعض الناس لانتخابه عضوا في مجلس الاعيان العثماني بصفة انه عالم مسيحي والتمنية والمسيحية صفتان مرتبطتان بنواميس وقواعد توجب السلامة لكل بني البشر باعتبار ان العالم اصولا تقضي باحقاق الحق كما ان الدين قانون لمكارم الاخلاق يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وكنت استغرب عدم تعيين المومنا اليه بعد ذلك الانتخاب ولعل الذين رفضوا

- (١) بمحتمل ان يكون هربنا نبيء محذوف وهو ما يأتي تناظر له في لاحق الكلام  
 وبمحتمل ان يكون المراد انهم أوسع علما منا على الاطلاق ثم عذف اعقير عن المطابق  
 (٢) هذا جواب قوله فلما علمت الصحابة الخ

قبول نیتہ عضوا فی المجلس الآف الذکر عرفوا ان الدكتور علی مذهب دارون وانه لیس بمذهب معقول ولا مشروع ولا له اتباع فی البلاد العثمانیة لیکون ثابتا عنہم لان أصحاب الادیان المعرونة هم المسلمون والنصارى والیهود .

کنت آف مبہوتا کما نظرت إلى مصوّر الانسان دأطلس رسوم ہیا کله علی اختلاف أشكالہا ، وما احتوت علیہ من تراکیہ الکلیة والجزئیة الظاہرة والخلفیة التي لا تدون ولن تدون لانطواء کل شیء فی العالم الکیر العظیم ضمن هذا الجرم الصغیر وکنت أکرر تمجید قدرة الخالق سبحانه کما تأملت فی الادیة والاوردة والادوات والمصانع وأسبحه وأقدسه لإعطائه کل شیء خلقه وهدایتہ إلى استعمال وظيفته وانشد قول الشیخ الاکبر والکبریت الاحمر سیدی محیی الدین بن العربی رضي الله عنه فی توجیہ الخطاطب إلى الانسان

ونحسب انک جرم صغیر وفیک انفرادی العالم الاکبر

وأقول فی نفسي ان الاطباء یلم ان یکمورا أكثر الناس اعتقادا بتوحید الخالق سبحانه لوقوفهم علی حقائق ودقائق ولطائف فی ترکیب الانسان لا یعرفها غیرهم کما انه لازلا نسمع عن أساطین الاطباء انهم کما انكشفوا شیئا جدیدا یقولون ان العطب لم یزل مفعلا ، وما أوتینم من العلم إلا قلیلا .

وبالنظر الی الدقائق والعلاتف والرقائق المنطویة فی العالم الانسانی قل بعض علماء الصوفیة : من عرف نفسه فقد عرف ربه .

واذا قلنا - وهو الواقع - ان الاطباء أكثر الناس علما بنظام العالم الإنسانی فهل یسلم العقل انهم ینسبون الی الطبیعة الجامدة غیر المتصفة بالعلم والقدرة والارادة انها أوجدت هذا الانسان العاقل بالنشوء : سبحانه کذا هذا بہتان عظیم .

الکون موجب للعبرة أو هو بمعانیہ محل الحیرة ولذلك قال بعض شیوخ علماء التصوف : العجز عن درک الادراک إدراک .

واذا كانت علوم مدنیة اور یا لبواعث وقف قادبا عن ایرادها قد احتوت علی الاحاد قد احتوت ایضا علی علوم ذات فوائد عظیمة اجتماعیة وأخلاقیة واقتصادیة



وسياسية الى غير ذلك والشرق بحاجة اليها وخصوصا بدورنا الدستوري ذلك الدور السعيد الذي يقضي بتوحيد مشارب عناصر الوطن ونعاسكهم لكي يسعدوا بالوطن ويسعد بهم وذلك يستلزم ان ينقل الى الوطن من علوم مدينة أوروبا ما يعود عليه وعلى ابناءه بالخبر واسمى المقلب وخصوصا لجنة البحث عن احوال بلاد النمسا والمجر المشابهة من حيث تعدد العناصر للبلاد العثمانية و بيان البواغث التي قضت بوحدة تلك العناصر واتفاقها وقيامها شعبا واحدا يؤيد مصلحة الوطن ويعزز قوته

ألم يكن البحث بمثل ذلك خيرا واعم فاعلم تأييد مذهب دارون ذلك المذهب الذي قضاه تخیلات افراضية صورها الوهم وقربها الاعتقاد بها وهي لا يمكن ان تحمل في محل دين من الاديان مطلقا نعم ان من يميل اليها يكون حرجا خيرا في سبيل العفاف والإنسانية والعادلة تأخذ يد من مال مما الى الاهواء وتنجسه على فك ارتباطه من قيود الدين الادبية فتسوء عاقبته ويتحمل صاحب هذه البدعة مثل وزر ذلك المسكين الذي مرق من الدين بالاغواء وزخرف القول الموه

ومن المؤكد ان الاعتقادات الفاسدة التي تناقض الدين فضلا عن انها تبعد الانسان عن خالقه فهي توجب شرورا تؤخر الوطن بأدياته وماديته فتربو من أفاضل الشرقيين الذين وهبوا العلم أو تحصّلوا عليه بمجدهم ان يتحفوا الشرق بفكر فوائدهم وأوربا وحسناتها ويدعوهم الى الحاد الملحدين لأن الحسن في نفسه حسن وبوجب حسن الاحدثة والسي في نفسه سي وبوجب سوء العاقبة اجارنا الله من ذلك وان يينا الصدق في القول والاخلاص في العمل

بيروت عبد القادر قباني

( المار ) صاحب هذه الرسالة يعرفه كثير من قراء المار ومنهم من لا يعرفه هو شيخ رجال الصحافة وكبيرهم عبد القادر افندي قباني صاحب جريدة نمرات الفنون التي عاشت أكثر من ثلث قرن وأوقفت في العام الماضي وكانت مديراً للمعارف ببيروت الى ذلك العام وقد جرى في دفاعه عن الدين في رسالته هذه على ما تعود فجزاه الله عن نفسه ودينه خيرا ،

ولكنه جاء بشيء من المبالغة في الكلام عن مذهب دارون ومخالفته للدين

وافضائه الى الشرور حتى جوز ان يكون هو الذي منع جعل الدكتور شميل عضوا في مجلس الاعيان كما طلب الكثيرون من السوريين : . وعجيب من مثل القبايبي ان يخطر هذا في باله ! وهل يظن انه لا يوجد في رجال المجلس العمومي من المبعوثين والاعيان من يقول بصحة رأي دارون في تبان الأنواع ؟ وهل كان الكاتب نفسه يمنع كتب دارون وكتب من على رأيه من المدارس وغير المدارس لو بقي مديرا للمعارف بعد الدستور أو صار ناظرا للمعارف العمومية ؟

أو كد لصديقي الكاتب ان مذهب دارون لا ينقض — ان صحح وصار يقينا — قاعدة من قواعد الاسلام ، ولا يناقض آية من آيات القرآن ، وأعرف من الاطباء وغيرهم من يقولون بمثل قول دارون وهم مؤمنون بمبادئ صحيحة وسليمة إسلاما صادقا يحافظون على صلواتهم وسائر فرائضهم ويتركون الفواحش والاشم والبغى التي حرم الله تعالى عملا بدينهم . على ان هذا المذهب علمي ليس من موضوع الدين في شيء .

ثم انني أعلم ان الدكتور شميل لم يكتب ما كتب ردا على صاحب مجلة الهلال الا إنكارا لبعض ما قاله في الاستدلال على صحة الدين من طريق العلم ولم يقصد بذلك الترض لا بطلان الدين نفسه ، يعني ان بحثه كان في الدليل لا في المدلول . وهو وان كان غير متدين لا يستجيز الكتابة في إبطال الدين والتغيير عنه بل انكر قولا وكتابة على جماعة من ايطاليا انشأوا مدرسة في الاسكندرية ظهروا فيها بمقاومة الدين . ولو كانت كتابته للهلال في الاعتراض على الدين لكنا ممن عني بالرد عليه لافرق بين الدكتور شميل وبين الكثيرين من اهل بلادنا الذين يرون رأيه في الدين وأكثرهم من النصارى المتحمسين ( أي من النصارى جنسية لا اعتقادا ) الا أنه هو يصريح برأيه لأن ظاهره وباطنه سواء لا غشاق عنده ولا جبن ولا مصانعة . والذين يحاولون علمه واختباره لم يسعوا الى جعله عضوا في مجلس الاعيان للدفاع عن مذهب دارون فانهم يعلمون ان مجلس الاعيان لا يمرض عليه هذا المذهب ليدي رأيه فيه وانما أحبوا ان يكون في ذلك المجلس عضو عربي سوري هو من أوسع العثمانيين

## ٦٣٦ سبب الكفر في علماء الكون . الاسلام والعلم والمسلمون ( المار ج ٨ م ١٢ )

علماء واختباراً ، وأشدّهم حرية واستقلالاً ، وحرصاً على عمران البلاد ، وارتقاء أهلها في العلوم والآداب ،

أما قول الكاتب الفيور أن الأطباء يلزم أن يكونوا أكثر الناس اعتقاداً بتوحيد الخالق فهو صحيح وهو يعني أنهم جديرون بأن يكونوا أشدّ اعتقاداً وأقوى توحيداً وما أرى إلا أن المؤمنين منهم باقّة تعالى موحدون لا شرك في إيمانهم ولا وثبة كما في إيمان أكثر الناس ( وما يؤمن أكثرهم باقّة الا وهم مشركون ) وليس للكاتب أن يعجب من حرمان بعضهم من الإيمان وهو قد صرح بأن الكون موجب للحيرة أو هو بصجائبه محل الحيرة . والكلمة التي عزاها في هذا المقام لبعض شيوخ الصوفية يمزونها إلى الصديق الأكبر وهل يظن أن أحداً من علماء الكون - الطب وغيره - الكافرين موقن في كفره ؟ كلا إنهم إلحاحون ولكن الحائرين فريقان فريق نشأ على دين وترى عليه فظل لا يسأله ، وفريق نشأ وترى في مهد الحرية والاستقلال كالفرنج ومن تلا تلهم فهم في جبرتهم هذه لا يلبسون لباس الدين

أما سبب نشو الكفر في هؤلاء الناس فهو أنهم يتعلمون العلوم الكونية بأحسن الأساليب وأقرب الطرق إلى الأذهان ولا يمتدّون معها ديباً يتفق معها ويرون فيما عليه أهل الأديان كلها أباطيل يتقضا العلم قضا ويهدمها هدماً . ولا يوجد الآن في الأرض دين يتفق مع العلم إلا دين الاسلام الذي هو دين القرآن لا دير جواهر المسلمين الذين يلبسون الخيرات والحسنات ، ويدفعون الشرور والسيئات ، بالاستغناء بالآلوف من الأموات ، والآلاف بقبورهم والتمسح بما ينسب إليهم من قبر حجري أو خشبي ، وقصص من نحاس أو حديد ، وباب من الخشب ، وعمود من الرخام ، وشجرة من الأشجار ، وحجر من الأحجار ، وبنر من الآبار ، وجلد من الثعالب ، وخرقة من القماش ، - الذين يضيق دينهم عن قفسوة أو كفة تلبس الوقاية من الشمس ، فما بالك بما لا يحصى من مكتشفات العلم وتنتائج العقل ؟

فلمّا أيها الكاتب الفيور تتعاون على جهاد البدع والخرافات ، والتقاليد والعادات ، التي الصقت بهذا الدين جملة كثيرة أو أشوه من غيره في نظر العالمين ، ونجاهد أنصار هذه الضلالات من أرباب العاثم ، الذين هم أضر على الدين من مذهب

دارون ، لعله يتيسر لنا اتقاد الاسلام من هؤلاء الجاهلين واخراجهم من جحر الضب الذي وضعوه فيه ، ونين لاهل العلوم والعرفان انه بري من هؤلاء الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا ، واتخذوه هزوا ولعبا ، وانه هو الخبثية السمحة وهم المائلون المضيقون ، وانه فطرة الله التي فطر الناس عليها هم عن الفطرة ناكبون ، وانه موافق لمصالح البشر في كل زمان ومكان وهم لا يوافقون ، فاذا نجحنا في هذا فانا الضامن لك على الاطباء والكياوين ، والطبيين والفلكيين ، والاجتماعيين والاشتراكيين ، والقانونيين والسياسيين ، أن يفضلوه على جميع الاديان ، ورجحوا جعله دين المدينة في هذا الزمان أرايتك هذا الدكتور شمبل الذي ترد عليه ، انه يقول في كل نادوسامر ، وعلى مسمع من المؤمنين والكافر ، انه لا يوجد دين اجتماعي إلا دين القرآن ، فهو بهذا القول يدعو إلى نصف الاسلام وهو النصف الديني منه ولكن يوجد فينا كثير من أصحاب العلم ينفر عنه قسميه الديني والأخروي ١١

واما ما أشار اليه الكاتب النور من حث امثال الدكتور شمبل على وضع المؤلفات في الفنون والعلوم المصرية النافعة للامة في هذا العصر فهو أفضل ما ينبغي الحض عليه والرغب فيه لتكون لفة البلاد غنية بعلومها ، وسيكون هذا على قدر عناية الامة والحكومة بالعلم واهل الموقف وبه المستعان

### ﴿ المدرسة الكلية الامريكانية في بيروت ﴾

(مقدمة رسالة) قد كان من سيئات الحكومة الاستبدادية لاسيما الحيدية منها ان يذل المسلمون لكل خسف يتالم حتى العتب بدينهم لأن السلطان عبد الحيد كان قد منع المسلمين من جميع أنواع الاجتماع ومن الحديث والكتابة فيما يتعلق بالأمور العامة ومن تقديم الشكاوى للحكومة في المظالم العمومية دينية كانت أو دنيوية فلم يكن للامة ان تقدم محضرا وانما كانت الشكاوى خاصة بالافراد ، ولما سقطت سلطته لاسقى الله عهدا - كان مما شكاه التلاميذ المسجون في المدرسة الكلية الامريكانية بيروت وشايهم عليه الرأي العام إلزام المدرسة بإيهم بعلم الديانة النصرانية وحضور عبادتها في الكنييسة كما علم مما نشرناه في العام الماضي . وقد انتهى

الامر الآن بما يعلم ويعلم مقدار السخط منه من الكتاب الآتي :

سيدي وجل الاسلام والمسلمين السيد رشيد افندي رضا حفظه الله  
عرفتم بالتفصيل ما صار اليه أمر الاعتصاب الاسلامي في الكلية وكيف ان  
العمدة تلات اغلظ المحقق بها باعنائها التلامذة من حضور الكنيسة موقتا والآن  
وقد أوشكت السنة المدرسية ان تنتهي لم نشعر إلا والارئيس يستقدم التلامذة من  
مسلمين ويهود لغرفته طالبا منهم التوقيع على صك تعهدا منهم بالقيام بالواجبات  
الدينية في السنة المقبلة من دخول كنيسة ودروس توراة وانجيل حسب الشروح  
والتاليف البروتستانتية التي يغز منها المسلم ويشك في صحتها كل من له مسكة  
من العقل واذا آنس من أحدهم رفضا أو ترددا يقبه بعدم قبوله في السنة الثانية  
حتى ولو لم يبق له إلا سنة أو ستان لنيل الشهادة وقد وقع هذا فعلا مع أحد  
العثمانيين الاسرائيليين .

فيا ركن الاسلام المتيقن أطلب منك ان تحصل بقلبك وعملك وفتاويك الحملة  
الشعواء على خطة الكلية وأظهر للملا سوء نيتها وتعدد لهم الاضرار الناتجة عن  
تساهل المسلمين في أمور دينهم حتى لا يبقى عذر للآباء ولا حجة للابناء ، وإن الكلية  
لهي خوف من المسلمين ولا سيما إذا وجد من يحرهم تحريكا لا تعمله القوق الكهر بانية  
ليفسد ما بنوه من الاوهام منذ اثنتين وأربعين سنة

عرفتك فيما مضى تحض المسلمين على ايجاد مدونة للاستعاضة عن الكلية قبل  
مناقشتها الحساب أو قبل الرغبة اليها بإصلاح نظامها فنعم الرأي وأيك والنصيحة  
نصيحتك وقد عرف كل مسلم مالك من القدم الراحة وبعد النظر في الامور العقلية  
والعقيلة ولكن باسيدي ما عسانا فعل وقد دُفع المسلمون الى الاعتصاب بتأثير من القوى  
الطبيعية وقوانينها التي سنها الله واهم تلك القواعد هي أن كثرة الضغط تستوجب الانفجار  
فيامن انخذلك الكبير اخا والصغير ابا مد يد المساعدة الى مسلمي الكلية وحرص  
المصريين بمجرائهم اليومية ومجملهم للاعتراض على الكلية فقد عرفنا أن  
ليس للمدرسة من حجة تستند عليها وقد أقر كاتب العمدة امامي بان المدرسة عثمانيّة  
تتبع كل أمر مصدره الاسنانة ، وذكرم ان ما علينا الا أن نصب الشكوى من جميع

الجهات واعلم أن كل ما تفعله الكلية لتأييد مركزها هو من باب السياسة وليس له  
ظل من الحقيقة واعلم أن ليس كل كلام يصدر عن كاتب له تأثير ككلامك  
فكأنني بالاسد الآن وقد ثار من مر به مدافعا عن الأشبال خيفة أن يصيبهم  
أذى من الأغرار ليظهر أن للإسلام صوى «ومئارا» يستضاء بنوره إذا اشتد حالك  
الظلام فلا زلت للإسلام عضدا وللمسلمين مرشدا

مقر بفضلك  
يبروت

عبد القادر القندور  
( المآرج ) هذا الذي علمه المدرسة الآن هو الذي كنا نحسبه قان هو لا الافرنج  
أشد خلق الله تعصبا للدين وهم الذين نفخوا روح التعصب الذميم في الشرق كما  
بيننا ذلك مرارا ولكنهم هم ومن ربوه على تعصبهم يشعرون في بلادنا أن الشرق  
هو مهد التعصب « رمتي يداها وانسلت » حتى راج تزييفهم هذا على الجمهور زمانا  
ولا يعد ان يعدوا كراهة لا كراههم إيانا على دينهم تعصبا منا وتاهلا منهم !!!

لأنهم علموا أن الحكومة العثمانية الآن تمنعهم من إكراه غير النصارى على التعاليم  
والأعمال النصرانية ولا يمكنهم أن يعيشوا بها كما كانوا يعيشون في زمن عبد الحميد  
فلجأوا إلى هذه الحيلة التي ليس أمامهم سواها ولا يرجعون عنها بحملة الجرائد عليهم  
لأن بث دينهم هو الفرض الأول لم من مدارسهم لاسيا في الشرق فلا يثنيهم عنه  
شيء إلا ان يكون قوة الحكومة والحكومة لا تمنع إلا الإكراه

فالرأي إمارك للتلاميذ المسلمين لهذه المدرسة ان كانوا يستغنون عنها بغيرها، وإما البقاء  
فيها مع تلافي ضرر التعاليم المخالفة لدينهم وجعل ذلك ذريعة إلى منافع أخرى دينية ودنيوية  
أما الاستغناء عن المدرسة بمثلها أو خير منها فلا سبيل إليه إذ لا يوجد في بلادنا  
مثلا في تعليمها وتربيتها وأما الثاني فهو ميسور والذي ننبه إليه منه أمور ( ١ ) مطالعة  
الكتب الإسلامية التي تبين حقيقة الإسلام ككتب الأستاذ الامام وأقواله في  
التوحيد والتفسير والنسب بين الإسلام والنصرانية وكتاب روح الإسلام للقاضي أمير  
علي ( ٢ ) مطالعة الكتب التي تعارض كتبهم التعليمية الدينية ككتاب اضرار تعليم  
التوراة والإنجيل لأحد علماء الإنكليز وهو يوجد بالعربية والانكليزية وغيره من  
الكتب الانكليزية التي يمكن ان يرشدكم إليها سلم افندي التبر ( ٣ ) المواظبة على

الصلوات الحسنة لا سيما مع الجماعة إذا أمكن وغير ذلك من الأعمال الإسلامية كالصيام في هذه الأيام (٤) ما أمر الله به من التواصي بالحق والتواصي بالصبر، ومنه التواصي بأعداد النفوس لمساواة القوم إلى مثل عملهم في الجمع بين العلم والدين وإنشاء مثل هذه المدرسة في بيروت وغيرها من البلاد فإن عملهم هذا مما يحمد

قد بنا فيما كتبناه عن مسألة هذه المدرسة في العام الماضي أن المسلم لا يكون نصرانيا كما قال السيد جمال الدين وغيره من العارفين، وقتنا هناك أيضا أن هذا التعصب من هؤلاء الأفرنج لا سيما القاطنين بأمر هذه المدرسة هو الذي يحوي الشعور الديني في نفوس غير النصارى من التلاميذ في هذه المدرسة فعمل رجال المدرسة يأتي بقبض ما يريدون منه ويصدق فيه على المسلمين قوله تعالى (٢: ٢١٦) وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم

أن المسلم البصير بدينه لا يمنع من النظر في كتب أي دين من الأديان، ولا من سماعها ولكن علماء الإسلام متفقون على أنه لا يجوز للمسلم أن يتلبس بعبادة أهل دين آخر ويعبدون تلبسه بها الذي يكون به كآهلهما لا بميزة الرأي عنهم من الردة فإذا ثبت عند القاضي ذلك في دعوى ارتد مثلا فإنه يحكم بأن من هذا شأنه لا يرتد من أي دين المسلم. وما أظن أن تعصب عمدة المدرسة يصل إلى هذا الحد فإنهم وصلوا إليه ورفع الأمر إلى الحكومة فأنها تمنعهم منه بلا شك سواء تهددوا بالتعليق به أم لا، نعم ما كل ما يحكم به في الظاهر يوافق الباطن، وما كل ما يسميه النصارى صلاة دعاء ممنوع عندنا ولكن القسبة بهم فيما هو خاص بهم من أمر الدين ممنوع قطعا

﴿ غلط فاحش يجب اصلاحه بالقلم ﴾

في السطر ٢٣ من صفحة ٥٧٨ وفي السطرين ٣ و ٤ من صفحة ٥٧٩ من مجلد المثار الحادي عشر: ﴿ والله ذو فضل على المؤمنين ﴾ أي فضل خاص لا يشاركهم فيه غيرهم وهو عناية بهم وتوفيقهم وصوابه هكذا: ﴿ إن الله غفور حلیم ﴾ لا يعجل بتعذيب العقاب ومن آياته مغفرته لهم وحلمه بهم وتوفيقهم وفي السطر الأول من صفحة ٥٢٨ من الجزء الماضي: كلمة «السابع» وصوابها التاسع